A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.10
8 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

IN LIBRARY

OCT 25 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد كوردوفيز (نائب الرئيس)	(اكوادور)

- خطاب سمو الامير هانس - آدم الثاني فون أوند تسو لختنشتاين ، الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة لختنشتاين
- بيان من الرئيس
- خطاب صاحب السمو الملكي الامير سامديش نورودوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا
- خطاب سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد اساموا (غانا)

السيد غيراي (تركيا)

السيد دي ماركو (مالطة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

خطاب سمو الامير هانس - آدم الثاني فون أوند تسو لختنشتاين ، الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة لختنشتاين

الرئيس : تستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة لختنشتاين .

اصطحب سمو الامير هانس - آدم الثاني فون أوند تسو لختنشتاين ، الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة لختنشتاين الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة بالامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة لختنشتاين ، سمو الامير هانس - آدم الثاني فون أوند تسو لختنشتاين ، وأدعوه الى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الامير هانس - آدم الثاني (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي ، أرجو أن تتقبلوا ، سيدي الرئيس ، أحر تهانئي على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . ونحن واثقون تماما من أنكم ستنهضون بمسؤوليتكم بقدر عظيم من المهارة والكفاءة . ووفد لختنشتاين يتمنى لكم النجاح ويتعهد لكم بكامل تاييده .

ومن دواعي سروري أن أشيد اليوم بالامين العام . وأود أن أعرب له عن خالص شكري على المودة التي أبداها حيال بلادي في الوقت الذي لم تكن فيه حتى عضوا في الامم المتحدة . وكان من دواعي الفخر لنا أن نستضيفه في بلادنا قبل بضعة أشهر ، وأود أن أشكره مرة ثانية على تكريم لختنشتاين بهذه الزيارة . لقد حازت قيادته المثلى التي أبداها خلال السنوات العشر التي امضاها أمينا عاما للمنظمة على بالغ إعجابنا ، وأود أن أعرب عن امتناننا له ولموظفيه . فقد بدأت الامم المتحدة ، بسبب التغيرات الهامة للغاية التي تحدث في العالم وبفضل جهوده ، تضطلع شيئا فشيئا وعلى نحو أكبر بمسؤوليات حفظ السلم في جميع أنحاء العالم وفقا للمقاصد الاصلية لمؤسسيها . ونحن جميعا نعلم ، بطبيعة الحال ، أن الضرورة تقتضي بذل المزيد من الجهود والمساعي من أجل إحلال السلم والسعادة في كل مناطق العالم .

وتود لختنشتاين أن ترحب بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اللتين انضمتا الى المنظمة في ١٧ أيلول/سبتمبر . وإننا مقتنعون بان انضمام هاتين الدولتين يتفق تماما ومبدأ العالمية المنصوص عليه في الميثاق ، وكذلك يتفق ورغبة الشعب الكوري في التعجيل بعملية التوحيد .

فضلا عن ذلك ، فإنني أود أن أتقدم باحر التهاني الى ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال ، وكذلك جمهوريات كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا على انضمامها كاعضاء ذوي سيادة ومتساوي العضوية في الامم المتحدة .

وكوني أمثّل أصغر دولة عضو في الامم المتحدة ، أود أن أشكركم على قبول لختنشتاين عضوا في هذه المنظمة العالمية في العام الماضي . إن الانتماء الى الامم المتحدة يتسم بأهمية بالغة ، ولا سيما بالنسبة لبلدان صغيرة مثل لختنشتاين . فالامم المتحدة مكان خاص تلتقي فيه جميع البلدان التي ليس لبعضها تمثيلا في جميع أرجاء العالم . علاوة على ذلك ، فإن عضوية الامم المتحدة توفر الحماية للبلدان التي تعجز عن الدفاع عن استقلالها .

فلم تسعد كل الدول بجيران مثل النمسا وسويسرا اللتين احترمتا استقلال إمارة لختنشتاين على مر القرون . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر هذين البلدين على كل ما أسدياه لنا من مساعدة وتأييد طوال تاريخنا .

لقد تمكنّا من أن نشهد في الآونة الاخيرة تطورات سياسية سريعة تكاد أن تكون ثورية في العالم . وخفت حدة التوتر بين الشرق والغرب الى حد كبير . ولم تعد أوروبا مقسمة ، وأصبحت الحلول لبعض الصراعات الاقليمية وشيكة أكثر من أي وقت مضى . وتشكل هذه التطورات خلفية للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي .

لقد تغير دور الامم المتحدة . فقد دخلت المنظمة مرحلة جديدة أصبحت تعمل فيها بكفاءة أكبر وتركز على قضية السلم والامن ، مستفيدة بذلك من انعدام المواجهة بين القوى العظمى .

وللدول الصغيرة حاجة خاصة الى الحماية والامن . وعلى الرغم من أن إمارة لختنشتاين ، لحسن الحظ ، بلد آمن يتمتع بالرخاء ويحيط به جاران يتسمان بحياد دائم فإنها ترى أن هذه المسألة ذات أهمية مباشرة . إن احترام القانون الدولي يشكل مصدر الحماية الوحيد بالنسبة لنا . ولهذه الاسباب ، فإننا نشعر بالتزام عميق بمبادئ السيادة المتكافئة والاستقلال السياسي والسلام الاقليمية للدول . ومع أننا لم نكن عضوا في هذه المنظمة في عام ١٩٨٩ ، فإننا نؤيد بالكامل القرار ٤٤/٢١ الذي تحث فيه الجمعية العامة الدول الاعضاء ، في جملة أمور ، على تسوية النزاعات سلميا والتقيد بمبادئ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

ولسوء الطالع ، شهد تاريخ الجنس البشري المرة تلو الاخرى أعمال عدوان وحشي يرتكبها بلد ضد آخر . ولم يكن عدوان العراق على جاره الصغير الكويت إلا مثالا أخيرا في قائمة طويلة . وعلى البلدان المحبة للسلم في العالم أن تكون ممتنة للامم المتحدة والدول الاعضاء التي اشتركت في العمل العسكري ضد العراق الذي أدى أخيرا الى إنهاء الاحتلال ومنع ضم الكويت بصورة دائمة . وقد شكل القانون الدولي مظلة للاستجابة الدولية لأزمة الخليج ، ومن ثم ، فإنه يعد أحدث برهان على أن احترام مبادئ القانون هو الحماية الوحيدة للبلدان الصغيرة . فلنأمل جميعا أن هذه الأزمة لم تكن إلا منعطفا في تاريخ البشرية . فطالما تصرفت الامم المتحدة على النحو الذي قامت به خلال أزمة الخليج فلن تعود أعمال العدوان هذه جذابة حتى لأكثر الديكتاتوريين طمعا بالسلطة .

ولسوء الحظ أننا نعلم جميعا إننا حتى إذا نجحنا في منع جميع أعمال العدوان فلن يحل السلم والسعادة بيسر في هذا العالم . ثمة حروب أهلية من بين أشد الحروب ضراوة في العقود الماضية . وفي مقدور السياسيين والمؤرخين أن يبينوا لنا أسبابا عديدة لهذه الحروب الأهلية منها اختلاف الثقافات أو اللغات أو الاديان التي يصعب التعايش بينها في دولة واحدة والاقليات المضطهدة أو وجود خلافات سياسية لا يمكن حلها بالطرق السلمية .

ويمكن الاهتداء الى حل بعض هذه المشاكل داخليا إذا احترمت الدولة حقوق الانسان والحريات الاساسية وكانت لديها مؤسسات ديمقراطية . إلا أن التاريخ يثبت أنه حتى في تلك الحالة يمكن أن تندلع حروب أهلية . كما يمكن أن تنتهك حقوق الانسان في بلدان ذات تقاليد ديمقراطية . ويمكن أيضا أن تنهار المؤسسات الديمقراطية . وهناك حالات لا يبدو فيها التعايش السلمي بين مجموعات مختلفة داخل دولة واحدة ممكنا مهما كانت الاسباب . ألا ينبغي لنا في تلك الحالات أن نسعى الى إيجاد حلول أخرى وفقا لمبدأ تقرير المصير بدلا من المجازفة باندلاع حروب ضارية مدمرة ؟

إنني أدرك أن الامم المتحدة قد توخت ، لاسباب وجيهة ، الحكمة فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير . إن التشجيع على ممارسة حق تقرير المصير قد يؤدي الى اندلاع المزيد من الحروب الاهلية وإلى تفكك دول أعضاء . وإن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء يعد بالتأكيد سياسة حكيمة .

ومع ذلك ، علينا أن نسلم بكون حدود معظم الدول الاعضاء ، ومن بينها بلدي ، لم ترسم وفقا لمبدأ تقرير المصير . فهي غالبا نتاج التوسع الاستعماري ، أو المعاهدات الدولية أو الحروب . ولم تسأل الشعوب عن المكان الذي تريد الإنتماء إليه إلا فيما ندر . ولكن حتى وإن سئلت ، قد يكون لأي من الأجيال الجديدة رأي آخر ؛ فالظروف يمكن أن تتغير والآمال يمكن ألا تتحقق .

ومن المؤكد أن غالبية الدول الاعضاء تؤيد تقرير المصير من الناحية النظرية ، بيد أن الكيفية التي يتعين بها تطبيق هذا المبدأ في الممارسة العملية لم تدرس في رأيي ، بشكل كاف . إذ تبدأ ، في المعتاد ، مناقشة حالة بعينها متى تعلق الأمر بانفعالات قوية . أفلا يحسن أن نحاول ، على الاقل ايجاد حد أدنى من توافق الآراء بين الدول الاعضاء بشأن بعض المبادئ التوجيهية التي يمكن الاسترشاد بها لدى بذل أي جهود لتنفيذ مبدأ تقرير المصير ؟

وكي تلقى المبادئ التوجيهية أو قواعد السلوك تلك قبول أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء ينبغي أن يستشرف فيها أي تطور وئيد الخطى يتدرج في الحكم الذاتي من المستوى الادنى إلى المستويات الاعلى قبل بلوغ الاستقلال التام . بيد أن الاستقلال ليس دائما أفضل الحلول : فقد يكون عملية معقدة بل وأحيانا مسببة للصدمة .

وأود أن أحيط الاعضاء علما باعتزامي إصدار تعليمات للخبراء بإعداد دراسة تمهيدية بشأن هذه المسألة تعرض نتيجتها على الجمعية العامة في الوقت المناسب ، إن استصوبت ذلك . وربما تسفر هذه الجهود ، في نهاية المطاف ، عن اتفاقية تعد على غرار الاتفاقية الاوروبية الخاصة بحقوق الإنسان . وفي هذا الصدد أود أن أشير بعض النقاط وأوضح بعض الامور بغية اعطاء الجمعية العامة فكرة عامة عن الخطوط العريضة الممكن أن ينطوي عليها هذا الصك .

تتمثل احدى المسائل الرئيسية في ضرورة تحديد الكيان الذي يجوز له الاستفادة من حق تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، نوقشت فيما مضى عدة طرائق . فقد يكفي تعيين حد أدنى لحجم المنطقة والسكان المعنيين . وجدير بالذكر أن وضع هذا الحجم الادنى

عند مستوى منخفض للغاية يمكن أن تكون ميزتان هامتان هما : أولا ، انه سيتعين على الاقليات التي طالبت بتقرير المصير أن تمنح بالتالي الحقوق نفسها إلى الاقليات الموجودة لديها ؛ ويتبين من التجربة أن تلك الاولى ترغب أحيانا عن القيام بذلك مما يمكن أن يتسبب في مشاكل جديدة . ثانيا ، أن الحد الادنى المنخفض من شأنه في رأيي أن يفضي إلى اللامركزية بدلا من تفتت الدول لان استقلال الجماعات والمناطق صغيرة الحجم لن يكون دائما أفضل الحلول .

وبالنسبة لاي دولة حديثة تنطوي اللامركزية على مزايا سياسية واقتصادية . فهي ، بالتأكيد ، أحد العناصر الرئيسية فيما تنعم به سويسرا من رخاء واستقرار سياسي ، على الرغم من أنها بلد بلا موارد طبيعية يتكلم سكانه أربع لغات ، ويضم ديانات مختلفة والعديد من الاحزاب السياسية .

ويمكن أن تنص أي اتفاقية بشأن تقرير المصير على عدة مستويات من الحكم الذاتي قبل منح الاستقلال لإقليم ما ، الامر الذي يتيح للدولة المركزية وللإقليم الوقت للتكيف مع الوضع الجديد بما يترتب على ذلك من نتيجة مرجحة مؤداها أن الشعوب ستفضل في معظم الحالات الحكم الذاتي على الاستقلال . ويمكن تصور ثلاثة مستويات من الحكم الذاتي .

المستوى الاول ويمكن أن يشتمل على انتخاب ممثلين عن الإقليم الجديد المتمتع بالحكم الذاتي ، وبالتالي على إدارة الممثلين المنتخبين للاعتمادات المخصصة من قِبل الحكومة المركزية . ويجوز منح حقوق اضافية في مجالي الثقافة والتعليم .

ويمكن أن تتمثل الخطوة التالية في نوع من الاستقلال في تحصيل الضرائب . فربما يكون من الافضل أن تحصّل الاقاليم الضرائب المباشرة على أن يظل تحصيل الضرائب غير المباشرة والرسوم على الواردات وما شابه ذلك في يد الحكومة المركزية . ويتعين في هذه المرحلة وضع خطة للتعويضات المالية يراعى فيها دخل المنطقة ووظائفها الإدارية التي تشمل على سبيل المثال الشرطة والمحاكم الابتدائية .

أما المستوى الثالث من الحكم الذاتي فيمكن أن تمنح فيه بعض السلطات التشريعية . وهناك بالفعل في بعض الدول التي تحت إلى اللامركزية امثلة يمكن دراستها . ففي هذه المرحلة من الحكم الذاتي يجوز تسليم الإقليم المعني معظم الوظائف الإدارية الخاضعة لسلطة الدولة المركزية باستثناء الدفاع والشؤون الخارجية بل ويمكن حتى إنشاء وحدات عسكرية إقليمية على أن تدمج في خطة الدفاع الكلية .

والخطوة التالية في هذه العملية ، وذلك في حالة استصوابها ، هي الاستقلال التام .

وقد يعن للدول التي تقر الشروط العامة لأي اتفاقية محتملة بشان تقرير المصير أن تنظر في إنشاء لجنة أو محكمة دولية على غرار اللجنة الاوروبية ومحكمة حقوق الإنسان تلجأ إليها جميع الاطراف المعنية في حالة نشوب صراعات . وهذا النهج من شانه أن يوفر الإمكانية لمراقبة مفعول المبادئ التوجيهية العامة في الواقع العملي ولتعديلها حسب الاقتضاء . وقد ترغب دول أخرى عندئذ في توقيع الاتفاقية ، وربما حظيت تلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقرير المصير بقبول عام وغدت في حكم القانون الدولي شأن غيرها من الاتفاقيات .

لو نظرنا إلى تاريخ الإنسان لبدا لنا أن الإنسانية لم تكن لها خيارات كثيرة . ففي الماضي ، ولّدت دول كانت جديدة وسوف تولّد في المستقبل دول جديدة واختفت دول أو تغيرت حدودها وهذا أيضا سيحدث مستقبلا ، وإذا تناولنا فترات زمنية أطول سنتبين أن للدول دورات حياة مماثلة للبشر الذين أقاموها . وقد تمتد دورة حياة دولة ما لاجيال عديدة ولكن لا يكاد يوجد بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة دولة مكثت داخل حدودها لاكثر من ١٠ أجيال . أما أن يحاول المرء كبح هذه الدورات المماثلة على امتداد تاريخ الإنسان فهذا أمر يمكن أن ينطوي على خطر . ذلك أن تجميد التطور الإنساني كان في معظم الاحيان الماضية ضربا من الحماقة بل وربما جلب من العنف أكثر مما كان ينتج عنه لو أمكن السيطرة على تلك العملية سلميا .

بالنظر إلى التقدم في ميدان التكنولوجيا ستغدو الحروب الاهلية اشد تدميرا ليس بالنسبة للمعنيين بها مباشرة بل وايضا بالنسبة للدول المجاورة ولبيئتنا باسرها . ولعل إمكانية تدمير محطة نووية كبيرة في حرب أهلية تشكل مثلا من الامثلة المفزعة في هذا الصدد . ومن ثم ، أفلا يكون من الاسلم الاستعاضة عن قوة الاسلحة بقوة التصويت حتى وإن كان ذلك يعني نشوء دول جديدة ؟

ويوصفي ممثل أصغر البلدان الاعضاء وواحد من أحدثها في العضوية أود أن اشكر الجمعية العامة على اتاحتها الفرصة لي لاعبر عن آرائي في موضوع خلافي ولاعرض افكارا بشانه .

وإنه لمن دواعي فخر ليختنشتاين أن تكون عضوا في الامم المتحدة ، وهي المنظمة التي تعطي الاولوية الكاملة لاحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاقها . وسوف نواصل دعم كل جهود الامم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلم الدولي وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة ليختنشتاين على الخطاب الذي تفضل بإلقائه .

أصطحب صاحب السمو الامير هانس آدم الثاني فون اوند تسو ليختنشتاين الامير الحاكم ورئيس الدولة لإمارة ليختنشتاين إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

بيان من الرئيس

الرئيس : أود أن ألفت انتباه حضرات الممثلين ، إلى أنكم حرصتم جميعا في بداية الدورة على أن تبتدئ جلساتنا في موعدها . وهذا الصباح وخلال خمس دقائق بعد افتتاح الجلسة لم يكن في مقاعدهم إلّا تسعة وعشرون وفدا . ذكرتهم وشكرتهم في حينها . أرجو من جميع الإخوان والاخوات التفضل بمراعاة موعد بدء الجلسات حتى نستطيع إنجاز أعمالنا في موعدها .

خطاب صاحب السمو الملكي الامير سامديش نورودوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا

الرئيس : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا صاحب السمو سامديش نورودوم سيهانوك .

اصطُحب صاحب السمو سامديش نورودوم سيهانوك إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحّب في الامم المتحدة برئيس المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا ، صاحب السمو الملكي سامديش نورودوم سيهانوك ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس نورودوم سيهانوك (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أنشئ المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا ، في إطار خطة السلم من أجل التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا - وهي الخطة التي اعتمدها في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن والتي اعتمدها المجلس بالإجماع في قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) واعتمدتها جمعيتنا العامة بالتزكية في قرارها ٣/٤٥ المؤرخ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . والمجلس الاعلى هو الجهاز الشرعي الوحيد الذي يجسّد سيادة ووحدة كمبوديا ، وهو المصدر الوحيد للسلطة أثناء الفترة الانتقالية لحين إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، تنظمها وتشرف عليها وتراقبها الامم المتحدة .

ويشرفني ويسعدني أن أخاطب هذه الجمعية اليوم بصفتي رئيسا لهذا المجلس الاعلى وبالنيابة عن كمبوديا الجديدة المتحدة المستقلة ذات السيادة وعن شعبها .

ويرحّب وفدي بارتياح عميق ، بانتخابكم يا سيدي لرئاسة الدورة السادسة والاربعين لجمعيتنا العامة . وانتخابكم هو إشادة خاصة بشعبكم وبلدكم ، المملكة العربية السعودية . ويسعدني أن أعرب لكم عن تهنئتي الحارة . ونحن مقتنعون بأن خبرتكم وكفاءتكم المعروفة ضمان لنجاح أعمالنا .

كما أشيد بصدق بصاحب السعادة غيدو دي ماركو ابن مالطة البارز الذي تمكّن بفضل قدراته الدبلوماسية البارزة وحكمته من إدارة أعمال الدورة الخامسة والاربعين لجمعيتنا العامة بنجاح .

ونرحّب هذا العام في منظمتنا بسبع دول أعضاء جدد هم : جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، واستونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا . ويرحّب المجلس الوطني الاعلى لكمبوديا بهم في منظمتنا ، ويعرب عن تهنئته الحارة لحكوماتهم وشعوبهم ، ويؤكد لهم رغبته في أن يقيم معهم علاقات وديّة مثمرة . إن وجودهم في منظمتنا يشهد على الحيوية العظيمة والمكانة المتنامية للامم المتحدة .

وأغتنم هذه الفرصة السعيدة لاتقدم بأحر تحية ممكنة لصاحب السعادة الامين العام لجهوده النبيلة الدؤوبة في خدمة عدد كبير من البلدان والشعوب التي واجهت صعوبات جمّة . وفي ظل قيادته ولدت الامم المتحدة من جديد وتعاظمت مكانتها من خلال التعاون المثمر بين الدول الاعضاء والامانة . ونحن نحيّي بإعجاب النجاح الذي حققته الامم المتحدة في ظل القيادة الحكيمة والشجاعة لصاحب السعادة .

وفي الوقت الذي يرى فيه شعب كمبوديا أخيرا نهاية معاناته وتعاسته ، فإننا نحن الكمبوديين لن ننسى ما حققه الامين العام ، وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد بإصرار وحسن نية وإيمان وسخاء ومهارة لكي يوفرا لكمبوديا ولشعبها كل الفرص الممكنة لاستعادة السلم والحرية في إطار المصالحة الوطنية الضرورية .

إننا نعرف أنه قد قرر ، بعد أن بذل في عمله جهودا مضنية وقدم تضحيات عديدة في خدمة الامم المتحدة وشعوب العالم ، ألا يطلب ولاية جديدة وأن يتقاعد تقاعدا يستحقه عن جدارة . غير أن كمبوديا مقتنعة بأن الامم المتحدة وشعوب الارض جميعا ما زالت تحتاج احتياجا ماسا إلى خدماته ومساعداته القيِّمة للتغلب على الصعاب القائمة في بعض أجزاء العالم . ولذا نسمح لانفسنا بأن نعرب عن رجائنا الحار له بأن يوافق على متابعة رئاسته للامم المتحدة عدة سنوات أخرى . ونحن مقتنعون بأن عددا كبيرا من البلدان ستجدد ثقتها به من أجل الدفاع عن المثل العليا للسلم والتنمية التي ترتبط بها جميع الشعوب ارتباطا عميقا . وغني عن البيان أن كمبوديا ستحترم بالطبع حريته في الاختيار احتراما كاملا .

بعد اثني عشر عاما من الحرب والتدمير والمعاناة ، ها هو بلدي كمبوديا وشعبه يعرفان الوحدة مرة أخرى . وقد تسنى تحقيق هذا الانجاز الهائل بفضل العون والدعم المستمر الذي قدمته خلال سنوات عدة جميع البلدان المحبة للعدالة والحرية التي أظهرت صداقة حقيقية لكمبوديا وشعبها ، وكذلك بفضل إرادة جميع الوطنيين من أبناء كمبوديا الذين اتحدوا لوضع حد للمأساة الدموية المدمرة التي اجتاحت كمبوديا من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٩٠ . إن عصرا جديدا من السلم ينفتح أمامنا . صحيح أن الطريق الذي يقودنا إلى مستقبل تسوده المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والتنمية العامة في ظل السلم لا يزال طويلا وشاقا ومليئا بالعقبات ، غير أنه طريق مليء أيضا بالامل وبالرغبة في رؤية وطننا وقد استعاد المكانة التي يستحقها في أسرة الامم وأخذ يحقق التقدم والتنمية .

إن التقدم الذي أحرز في جاكارتا وباتايا في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وفي بيجنغ في تموز/يوليه ١٩٩١ ، وفي باتايا مرة أخرى في آب/أغسطس ١٩٩١ ، ثم أخيرا في نيويورك - حيث تسنى تسوية القضايا الرئيسية المتعلقة بوقف إطلاق النار ، ووقف المعونة العسكرية الخارجية ، وتسريح القوات المسلحة ، والنظم السياسية والانتخابية لكمبوديا ، وإعلان حقوق الإنسان الاساسية - أمر يبشِّر بالخير العميم للمستقبل . ومن شأن مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، الذي سيستأنف أعماله نحو

٢١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، أن يتيح لنا أن نضع الاتفاق الذي طال انتظاره بشأن التسوية الشاملة للصراع الكمبودي في صيغته النهائية وأن نوقع عليه .

وسيكون بمقدور سلطة الامم المتحدة المؤقتة في كمبوديا أن تساعد قريبا المجلس الوطني الاعلى على أن يجعل من كمبوديا دولة مستقلة لها سلامتها الإقليمية الكاملة ونظامها الديمقراطي الليبرالي ، دولة محايدة وغير منحازة تمد يد الصداقة لجميع البلدان التي تحترم استقلالنا وسلامتنا الإقليمية وحيادنا . إن المجلس الوطني الاعلى وسلطة الامم المتحدة المؤقتة في كمبوديا يشكلان العنصرين الرئيسيين اللذين لا يمكن الفصل بينهما لتنفيذ خطة الامم المتحدة لإحلال السلام في كمبوديا .

خلال الاشهر الثلاثة الماضية ، اعتمد المجلس الوطني الاعلى بتوافق الآراء عددا من القرارات بالغة الاهمية بشأن الترتيبات العسكرية والمدنية الواردة في مشاريع الاتفاقات المتعلقة بالتسوية السياسية الشاملة . وقد تسنى تحقيق ذلك بفضل روح التوفيق والمصالحة الوطنية التي أظهرها جميع أعضاء المجلس الوطني الاعلى . وأود في هذا الصدد أن أشيد بما أظهره الاعضاء الاحد عشر الآخرون في المجلس الوطني من وطنية والتزام بمثل السلم والوحدة الوطنية ، وأن أثني على ثقتهم برئيسهم المنتخب . فقد أتاح لنا هذا أن نتغلب على صعاب كبيرة وأن نحل مشاكل رئيسية في الاجتماعات التي عقدت في باتايا ، وفي بيجنغ ، وفي باتايا مرة أخرى ، ثم في نيويورك .

وأود باسم كمبوديا ومجلسها الوطني الاعلى وشعبها ، أن أعرب عن عميق وصادق امتناننا لجميع البلدان والشعوب والشخصيات المعنية ، وخاصة للبلدان والشعوب والشخصيات المنتمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولاستراليا والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، ولرئيس مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، والامين العام للامم المتحدة وزملائه المرموقين . فبغير جهودهم المتضافرة والحثيثة والنبيلة لم نكن لنستطيع أن نصل إلى المرحلة الحالية على درب السلم .

كما أود أن أشيد إشادة خاصة مفعمة بالاحترام بصاحبي الجلالة ملك وملكة تايلند ، وبحكومة تايلند الملكية ، وبالشعب التايلندي . وأود أن أعرب لهم مرة أخرى عن عرفاننا الدائم والعميق لما أظهروه تجاه أكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ من الخمير

موجودين فوق أراضي تايلند من عطف مستمر ولما وفروه لهم من ضيافة سخية وحماية ومساعدة متنوعة الاشكال .

وأود أن أعرب أيضا عن عرفاني لجميع البلدان التي تفضلت باستقبال آلاف اللاجئين الكمبوديين ، ولجميع هيئات الامم المتحدة المعنية بالمساعدة الغوثية والإنسانية وللوكالات الحكومية وغير الحكومية في بلدان كثيرة التي ما فتئت تقدم منذ ما يقرب من ١٣ عاما العون والمساعدة إلى مواطنينا التعساء الذين يعيشون في المخيمات بطول الحدود التايلندية الكمبودية .

وإذ يهيئ شعب كمبوديا نفسه لمستقبل أكثر استقرارا ووئاما ، يتعين عليه أن يواجه فيضانات خطيرة سببتها عواصف وأمطار غزيرة . إن الضرر البالغ الذي سببته هذه الفيضانات سيتطلب منا بذل المزيد من الجهد لإعادة بناء بلدنا . وقد كانت الاستجابة للنداء الذي وجهته في ٢٣ آب/أغسطس الماضي بطلب مساعدة غوثية طارئة لمواطنينا المنكوبين ضحايا هذه الكارثة استجابة سريعة ، إذ بادر ، على الفور ، عدد من البلدان باتخاذ خطوات ترمي إلى مساعدتنا . وأود هنا أن أعرب عن عميق شكرنا للأمم المتحدة ولأميننا العام ولاستراليا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتايلند ونيوزيلندا وفييت نام بالاضافة إلى المنظمات الدولية التي استجابت استجابة فورية لندائي ، فبفضل مساعدتها السخية ، تمكنا إلى حد ما ، من استعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المنكوبة . وانني أناشد البلدان القادرة على تقديم مزيد من المساعدة لشعبنا أن تقوم بذلك على وجه السرعة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي استرعي الانتباه إلى أمر يهمني جدا . فالاراضي الكمبودية تكاد تكون مشبعة تماما بالألغام البرية ، وهو أمر ظل - لسنوات عديدة - يشكل مصدر انزعاج شديد لي ، إذ أن هذه الالغام قد تسببت بالفعل في اصابة عدد كبير من أفراد شعبنا - رجالا ونساء - بالعجز ، وهي تشكل خطرا مستمرا على الحياة . واليوم ، أتقدم بنداء من أجل فرض حظر عالمي على استخدام الالغام ، بدءا بكمبوديا .

لقد شاهدنا على مر العام الماضي تغيرات رئيسية في عالمنا ، تغيرات تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية . فالانفراج بين الشرق والغرب مستمر ، كما حصلت عدة أمم على استقلالها وحريتها دون اراقة دماء . وكمبوديا ، من جانبها ، ستتبنى سياسة حياد وعدم انحياز وتضامن مع كل الشعوب التي تناضل ضد الظلم والتمييز العنصري ومن أجل الحرية ، ومع كل البلدان التي تحارب من أجل التوصل إلى احترام حقوق الانسان وتقرير المصير واحترام كل ما ورد في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بالاضافة إلى مبادئ التعايش السلمي الخمسة ومبادئ عدم الانحياز .

ويؤيد وفد بلادي تأييدا حارا المقترحات الحكيمة والوطنية للغاية الرامية إلى اعادة توحيد كوريا والتي تقدم بها المارشال كيم ايل سونغ رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . ويسعدنا أن نلاحظ أن الاتصالات بين شطري كوريا تتزايد بغية تحقيق المصالحة الوطنية التي تفضي - في مرحلة لاحقة - إلى إعادة التوحيد . ونحن نشجع جهودهما ، والآن ، وبعد أن أصبحت كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة ، يحدونا الأمل في أن تتسارع عملية إعادة التوحيد . فكوريا ليست بلدين بل هي بلد واحد .

ويؤيد وفد بلادي جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى استعادة حقوقه الوطنية الأساسية . ويحدونا الأمل في أن ينجح مؤتمر السلم الدولي ، الذي سيعقد قريبا وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، في تأمين حق كل شعوب وبلدان الشرق الأوسط ، بما فيها فلسطين واسرائيل ، في العيش في سلم واستقرار داخل حدود معترف بها من قبل المجتمع الدولي .

إن وفد بلادي يشعر بالتشجيع من جراء التقدم المحرز في تسوية الصراعات التي مست أفغانستان ولبنان وقبرص والصحراء الغربية . كما نرحب بالتقدم الذي تحقق في جنوب افريقيا صوب تفكيك أواصر الفصل العنصري ، والمفاوضات الجارية بهدف اقامة نظام ديمقراطي لا عنصري هناك .

إن كمبوديا ، إذ تعمل لإقرار السلم والمصالحة الوطنية ولتحقيق تسوية سياسية شاملة لمشكلتها وفقا لخطة السلم التي وضعتها الأمم المتحدة ، ستسهم بنشاط في بناء عالم أفضل يسوده السلم والرفاهية في ظل العدالة والحريات الديمقراطية .

الرئيس : أود نيابة عن الجمعية العامة ، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا على البيان الذي أدلى به توا وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي بلادي وإليّ شخصيا .

اصطُحب صاحب السمو الملكي سامدش نورودوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت

الرئيس : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من أمير دولة الكويت .

اصطُحب الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ، إلى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : استمعت الجمعية العامة في مثل هذا الوقت السنة الفائتة إلى صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مجاهدا مكافحا عن بلده الذي تعرّض للغزو ووقع تحت نير الاحتلال . وخاطبنا هنا مؤكدا ومجسدا حق الكويت في حماية استقلاله وعودة الشرعية إلى أراضيه ، ومطالبا الامم المتحدة بمواجهة مسؤولياتها تجاه عضو تعرّض إلى اختراق وخرق جميع حقوقه .

ويسعدنا أن الامم المتحدة خلال هذه الفترة نهضت بدولها وشعوبها لتواجه التزاماتها وتؤدي واجبها ، وأن الكويت اليوم ، قد استعاد حريته واستعاد سيادته على أرضه وتولت الشرعية مكانها فيه ، وإننا نرحب اليوم بصاحب السمو أمير دولة الكويت وهو يخاطبنا عزيزا معتزا بهذا الموقف ومن هذا الموقف .

باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة بأمير دولة الكويت ، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، وأتشرف بدعوته إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الشيخ الصباح : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين . هذه ، أيها الاخوة والاصدقاء ، فاتحة القرآن الكريم كتاب المسلمين فالله رب العالمين رب السموات والارض وما بينهما ورب كل شيء وكل حي ورب الناس أجمعين من كل جنس ولون خلقهم بالرحمة ورباهم بالرحمة وأوصاهم بالرحمة في جميع كتبه وعلى ألسنة رسله لا فضل لاحد على أحد ولا لجنس على جنس ولا للون على لون إلا بالتقوى والعمل الصالح .

من ها هنا أيها الاخوة والاصدقاء تجيء البداية فنحمد الله الذي هدى البشرية بعد كفاح طويل وتجارب مديدة ومريرة ليكون لها مكان كهذا المكان تجتمع فيه الدول على قدم المساواة وتسعى متآزرة لإقامة الحق والعدل ولنشر النظام والامن ولتحقيق الخير والسلام .

وبالامس القريب وإلى اليوم ما زالت قضية بلادي ماثلة كدليل حي على إصرار المجتمع الدولي على تحقيق هذه الاهداف ولو كان الثمن هو القوة التي يبدو أن البعض لا يستقيم ولا يقتنع إلا بها . ولان فصول هذه القضية ما زالت لها بقية فاسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أتقدم لكم أولا بتهنئة دولة الكويت وبأطيب أماني الشخصية لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وسوف تسهم خبرتكم الطويلة وإخلاصكم وتفانيكم في تحقيق الاهداف الإنسانية للامم المتحدة في عهدها الجديد .

إن مما يزيدنا غبطة أنكم تمثلون المملكة العربية السعودية الشقيقة ، الدولة التي شرَّفها الله سبحانه وتعالى لتكون مهبطا للوحي ومنارا للإسلام وموئلا للحرمين الشريفين ، ووقفت طوال تاريخها مع الحق والعدل ، وتحمَّلت من أجله الكثير ، إننا كأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لَنشعر بأن انتخابكم هو اعتراف بدور المجلس المميز على الساحة الدولية .

وأود أن أعرب كذلك باسم شعب الكويت وحكومتها عن امتناننا العميق للسيد غيدو دي ماركو رئيس الدورة الماضية للجمعية العامة للنجاح الذي تحقق خلالها بسبب قيادته الحكيمة .

والشكر الجزيل المقترن بالتقدير من شعب الكويت ومني للامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي يعمل بحكمة وأناة وصبر لا يعرف الكلل وإخلاص نزيه في خدمة القضايا الموكولة للامم المتحدة .

ويسرني أن أهنئ كلا من جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية ليتوانيا ، وجمهورية استونيا ، وجمهورية لاتفيا ، وجمهورية ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال على انضمامها إلى الامم المتحدة الذي يترجم الدور الإيجابي المتزايد لهذه المنظمة في حل النزاعات الإقليمية ، ونأمل أن يكون لها اسهامها في تدعيم أهداف وغايات الامم المتحدة والعمل على تحقيق السلام العالمي .

أعود إلى ذكرى عام مضى حين وقفت هنا أتحدث عن المحنة التي تعرَّضت لها بلادي الصغيرة المسالمة حين داهمها النظام العراقي وعمل على محوها من خريطة العالم واسمحوا لي أن أنوّه بالفرق الهائل بين الموقفين . كنت أتحدث قبل عام وجحافل العدوان تعبث بأرض بلادي ، واليوم أعبر لكم أيها الإخوة والاصدقاء عن امتنان وتطلعات شعب عضو في هذه المنظمة الدولية عادت إليه أرضه وحريته وكرامته نتيجة لمواقفكم المبدئية المشرفة التي ناصرت الحق وأصرَّت على إقرار الشرعية الدولية .

سوف يخلد التاريخ ذلك كإنجاز بارز لهذه المنظمة حيث اتخذ مجلس الامن قرارات عن طريق جهود جماعية لدول عديدة عززت الهدف الاكبر الذي تصبو إليه الامم المتحدة وهو إقرار السلام العالمي وإنقاذ الاجيال المتعاقبة من هول الحرب ذلك الهدف الذي عبَّر عنه الميثاق بشكل واضح .

إن هذا الصنيع لهو النذير لكل من تسول له نفسه أن يبطش بالآخرين تحقيقا لطموح زائف أو إرضاء لنزوة جامحة أن الامم المتحدة له بالمرصاد .

من أرض الكويت وشعبها أشكر الدول التي هبَّت لمساعدتنا والشعوب التي تألمت من أجلنا والقادة الذين أخذتهم الحمية غيرة أن تعصف بالحق والعدل رياح البطش والهمجية .

وأشكر باسم كل كويتي الآلاف من الرجال والنساء الذين خاطروا بأرواحهم في الجو والبر والبحر دفاعا عن بلد مسالم صغير . لقد أتوا يدافعون عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحاربوا لكي تكون كل الدول آمنة في المستقبل ولكي يعم السلام في العالم .

إن الأمم المتحدة بمجلس أمنها ووكالاتها المتخصصة وأمينها العام والدول التي شاركت في تدابير الدفاع عن الكويت ومبادئ الأمم المتحدة وكل جندي جازف بحياته نصرة لنا إن هؤلاء جميعا قد نالوا مكانا بارزا في تاريخ بلدنا وفي قلوب شعبنا .

فلم يكن باستطاعة الكويت وحدها أن تصد عدواً ذا قوة جامحة وقسوة غير محدودة . لقد قاومت الكويت بكل ما تملك وأظهر شعبها من الصمود والتحدي ما هز إعجاب العالم وسقط من أبنائها وبناتها مئات الشهداء والجرحى .

ولكن أعظم التركات التي خلفها العدوان مرارة هو ما أحدثه بالإرهاب والبطش من تمزيق للبنية الاجتماعية بالكويت بالتفريق بين الأسر وما ألقاه في النفوس من الرعب والحيرة والقهر عن طريق الانتقام غير المبرر ، بحيث لم ينج من ذلك حتى الشيوخ والأطفال والنساء . إن إزالة هذه الآثار النفسية أو محاولة السيطرة عليها والتخفيف من آثارها على الأقل بحاجة إلى جهود مضنية وأوقات طويلة .

وفي السياق نفسه مما يمثل تحديا للإنسانية كلها هذه الالاف من الاسرى والمرتهنين التي قاست ألوان العذاب على أيدي الغزاة وما زال هناك آلاف منهم يحتجزهم النظام العراقي تحديا صارخا لقرارات مجلس الامن ومخالفة لقيم الإسلام واستهانة بالالتزامات الدولية . ومن فوق هذا المنبر أخاطب باسم الكويت وشعبها المجروح ضمير العالم كي يخلص هؤلاء الاسرى والمرتهنين من معاناتهم . فالإنسان أكرم الخلق ولا يجوز اتخاذه سلعة للمساومة أو وسيلة للضغط أو رهينة للابتزاز .

وها أنتم أيها الاخوة والاصدقاء ترون أمامكم عددا من أطفال الكويت الذين يمثلون الكثيرين غيرهم ، ينتظرون مساعدتكم للإفراج عن آبائهم وأمهاتهم واخوانهم المحتجزين لدى النظام العراقي الذي اتخذ منهم وسيلة للضغط والمساومة . إنها مأساة إنسانية لا يُعرف لها سبب أو مبرر .

إنني حين حاولت هنا قبل عام التعبير عن ممارسات النظام العراقي اللاإنسانية ضد الكويت وشعبها ومؤسساتها ومعالمها وضد جميع الجنسيات التي كانت تعيش آمنة على أرض بلادي كنت أستخدم وبحذر الالفاظ التي تحملها التقارير حتى أتجنب التهويل والمبالغات . فلما وقفنا على حقائق الممارسات بالمعاينة بعد التحرير تبين أن الالفاظ ولو اقترنت حتى بالخيال الجامح والمبالغة ، تقصر عشرات المرات عن حقيقة ما حدث . إن كلمات مثل القتل والتعذيب والإهانة والسلب والتدمير لا يمكن أن تفي بواقع الحال .

والعجب أن هذه الجرائم تتم في نهاية القرن العشرين والبشرية تكدح في السيطرة على الكون بالعلم تستنبط خيراته وتقاوم ويلاته لتوفر للبشرية حياة أهنأ في تعاون إنساني عام وأن القيادة العراقية وهي تمارس هذه الفظائع الوحشية وتخرج على الشرعية الدولية تتخفى وراء الإسلام فتقترف بذلك جرما أكبر إذ تشوّه صورة رسالة إلهية سامية أعلت شأن الحياة كل الحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية ونصوص ذلك في كتابنا الكريم وأحاديث رسولنا محمد عليه السلام كثيرة جدا .

لذلك فإني أفضّل أن ألتفت عن الفظائع والآلام وأتخطى وصف الشر الذي غرسه النظام العراقي ليفرخ دمارا منذ الآن ولعقود قادمة في الكويت وما حولها ؛ تاركا تسجيل ذلك للبعثات الرسمية للأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى والجهات العلمية . ولكن رغم الضرر الهائل الذي خلّفه العدوان العراقي على البنية الأساسية في الكويت ورغم جريمته ضد الإنسان والحياة بكل مرافقها والتي تجسدت بحرقه لسبعمائة واثنتين وثلاثين بئرا للنفط ، يمضي إعمار الكويت قدما . إنه عمل ضخم ويمثل تحديا للإرادة الإنسانية وللعزم على مواصلة الحياة . لكننا واثقون من أننا سنستعيد البنية الاساسية للكويت بشكل كامل بعون الله وبمساندتكم .

لقد فتحت الكويت الحرة ذراعيها تحتضن أبناءها وتستضيف استمرارا لتقاليدها الوافدين من عمال وفنيين وأطباء ومعلمين وتجار والذين بمساعدتهم تم تشييد مجتمع عصري يسوده الانسجام ويتاح للجميع فيه التعليم والرعاية الصحية .

إن شعب الكويت عازم في ضوء تجربته على ألا يتهاون في شيء من قيمه ومكاسبه . فالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتمتع الجميع بالشروة أسس نزداد بها تمسكا لحياتنا المستقبلية .

وسوف نواصل رغم مطالب إعمار الكويت تقديم المساعدة التنموية في حدود مواردنا ، ونعمل مع الأمين العام على دعم برامج الأمم المتحدة التي تسعى لتحسين الحالة الإنسانية ، وسيكون صوت الكويت قويا في تعزيز الجهود التي ترمي إلى تخفيض التفاوت الاقتصادي الصارخ بين الشمال والجنوب .

لقد تحددت من خلال تجربة الكويت المعالم الواضحة لنظام دولي جديد يقوم على الشرعية واحترام سيادة الدول . والقضية الفلسطينية في ضوء هذا النظام الجديد يجب إيجاد حل عاجل لها متمثل في تنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة ، توضع بمقتضاها نهاية مشرفة لمأساة الشعب الفلسطيني .

وإننا لنأمل أن تلقى الجهود المبذولة الآن لعقد مؤتمر للسلام النجاح والتوفيق ، وتحقيق الهدف المنشود .

والأمر نفسه ينطبق على لبنان الشقيق الذي يحتاج منا جميعا إلى الوقوف بجانبه لتحقيق الاستقرار فيه والعمل الصادق على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر بشأنه .

وسوف يحقق حل هاتين القضيتين الفلسطينية واللبنانية أمن واستقرار الشرق الأوسط بكامله .

إن سياسة الكويت سياسة وفاق وسلام تنبع من روح القانون الدولي . والنظام العالمي الجديد الذي نهدف إلى تدعيم أسسه يعتمد على قوة القانون والشرعية الدولية واستخدام الصلاحيات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة لغرض السلام .

والكويت اليوم كالكويت الأمس جسر محبة ورسول سلام والفرق انها اليوم أعمق شعورا بمعنى السلام وأعظم إيمانا بالنظام الدولي الجديد الذي يصون العدل ويحمي الحق ويسعى للخير .

والسلام هو جوهر الديانات الإلهية كلها وهو دعوة ديننا الحنيف . فالسلام والإسلام في لغتنا العربية نفس الحروف وفي القرآن الكريم هذه الدعوة الجامعة :

"يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" (سورة البقرة ، الآية ٢٠٨)

أيها الاخوة والأصدقاء ، بدأت كلمتي بالشكر لكم جميعا ، وأختتمها بالشكر والتقدير والعرفان لكم جميعا .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر العميق إلى صاحب السمو أمير دولة الكويت على الخطاب القيّم الذي تفضل بإلقائه ، وأعبّر عن عميق شكري للكلمات الرقيقة التي تفضل بإلقائها تعبيرا عن ضميره وضمير الكويت وضمير المملكة العربية السعودية معا تجاه بعضهما ، وللكلمات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها إليّ .

اصطُحب الشيخ جابر الأحمد الصباح ، أمير دولة الكويت إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد اساموا (غانا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أهنئكم ، باسم وفد غانا ، على انتخابكم لاسمى مناصب الجمعية العامة ، وأسمى مناصب منظمتنا . إن ما عرف عنكم من خصال ، وخبرة ومهارة سياسية مؤكدة يضمن لنا رئاسة ناجحة وقديرة للغاية . وإن العلاقات الودية الوشيقة فيما بين بلدينا ، لتزيد من سرورنا وبهجتنا إذ نراكم تترأسون أعمال هذه الدورة . ونود أن نؤكد لكم تعاوننا في جميع الأوقات .

كما أود أن أسجل تقديرنا للالتزام المتفاني بالواجب الذي أبداه سلفكم طوال مدة رئاسته . لقد أتيحت لنا الفرصة ، كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين ، أن نعمل عن كثب مع السيد غويدو دي ماركو ، ونود أن نسجل انطباعنا عن معرفته المتبصرة بالمسائل المعقدة التي تنطوي عليها الدبلوماسية المتعددة الاطراف وعن قدرته على تهيئة توافق في الآراء في حالات كانت المواقف تبدو فيها مستعصية على التوفيق .

عندما اجتمعنا هنا في المرة الأخيرة لنتأمل في الحالة الدولية ، كانت آمال العالم الجسام في السلم والتنمية بعد انفراج حدة التوتر في الحرب الباردة ، توشك أن تضيع في مواجهة خطر الحرب في الخليج . وبالرغم من النداءات العالمية من أجل إيجاد حل سلمي للصراع ، اندلعت الحرب للأسف .

ولم يقدر بعد الضرر الذي ألحقته الحرب بالإنسان والبيئة . وإن النتائج المباشرة للحرب ـ مقتل الكثيرين ، والمعاناة التي لا توصف التي قاسى منها المنكوبون ، والمشردون والذين حرموا من أملاكهم ، والتدهور البيئي الذي لم يسبق له مثيل الذي لحق بالمنطقة نتيجة اشتعال النيران في الكويت ـ نتائج تشهد بهشاشة عالم يبني سلمه على القوة وحدها أو على مفهوم الردع وحده . وإن نشوب الحرب في ذاته يذكرنا بالمسافة التي لا يزال علينا أن نقطعها في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين . فحتم علينا أن نعمل بجد من أجل إنشاء نظام دولي عادل بحق يقوم على

المبادئ الصحيحة والنبيلة المكرسة في ميثاق منظمتنا ، نظام يغرض الشرعية العامة ويحظى بها .

لقد آن أوان هذا النظام . فانتهاء الانقسام الايديولوجي العالمي قد أطلق العنان لآمال كثيرة . لقد برز من القواعد الشعبية إلى القيادات في أوروبا الشرقية ، التوق إلى تفاعل أكبر وأجدى مع بقية العالم .

وهناك خطوة هامة أخرى إلى الأمام لتأمين السلم والأمن الدوليين قد تحققت عندما قام الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) يوم ٣١ تموز/يوليه من هذه السنة في موسكو ، لتخفيض مخزونهما من القذائف التسيارية العابرة للقارات . إننا نهنئهما ونحثهما على العمل على إشراك جميع الدول النووية بغية إنقاذ عالمنا من هذه الاسلحة الفتاكة وتوفير الضمانات ضد انتشارها أو صنعها من جانب دول أخرى .

وتأخذ ألمانيا التي أعيد توحيدها الآن مكانها وتستعد لتكون عاملا هاما في السلم والتنمية في العالم . وقد وضع شعبا اليمن حدا لسنوات من سوء التفاهم وهما يقفان الآن موحدين في بلد واحد هو جمهورية اليمن . وقد وطدت ناميبيا المستقلة حريتها السياسية كعضو قيم في هيئتنا العالمية .

لقد شهدنا في هذه الدورة انضمام سبعة أعضاء جدد إلى منظمتنا كدول مستقلة ذات سيادة . ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بها بحرارة . وإننا نشاطرها فخرها وتطلعاتها . ونأمل أن توفر عضويتها في منظمتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا محفلا آخر للحوار والتفاهم المشترك مما سيمهد السبيل إلى إعادة توحيد شطري كوريا في نهاية المطاف .

لا تزال قوى التغيير التي أطلقتها من عنانها نهاية الحرب الباردة على العالم ، تحدث آثارها في جميع أرجاء المعمورة . ويبدو أن الصراع في أنغولا موشك على الانتهاء . وفي كمبوديا ، يتسارع الزخم الذي ولدته خطة الامم المتحدة للسلام ، كما تتجلى خطوات تمهيدية صوب السلم في أفغانستان والسلفادور .

وعلينا أن نلاحظ مع التقدير أيضا مبادرة الرئيس بوش لإحلال سلام أكثر دواما في قبرص . إن حالة "اللاسلم واللاحرب" ، وإن كانت أفضل من اندلاع الحرب ، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية . وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون في هذه المبادرة الجديرة بالثناء .

وبرعاية الأمم المتحدة تدخل الصحراء الغربية ، فيما نأمل ، المرحلة الأخيرة للحل القاطع والنهائي . ونحن ندعو الجانبين إلى إتاحة الفرصة لبرنامج الأمم المتحدة ليجلب السلم إلى المنطقة .

وفي ليبيريا ، ساهمت جهود فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية ، في وقف القتل العشوائي الذي هدد بتمزيق ذلك البلد . وندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المادي والمالي اللازم لهذا الجهد الدولي . ونود ، قبل كل شيء ، أن نناشد قادة مختلف الفئات في ليبيريا أن يعملوا على حسم خلافاتهم دون مزيد من الاحتكام إلى السلاح .

وأزمة الشرق الأوسط التي كانت تبدو مستعصية على الحل ، قد بدأت تستجيب لبعض المبادرات الهامة . وبطبيعة الحال ، لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا عن طريق مشاركة جميع الأطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، في عملية التفاوض .

إن روح التعاون والحوار ، التي تغلبت على جو المجابهة وتبادل الاتهامات ، تتيح للأمم المتحدة فرصا جديدة . إن الدور المعزز الذي تُدعى المنظمة إلى لعبه في جهود الدول الأعضاء لبناء أساس راسخ للسلم والتنمية ، هو دور مبتكر ومثير . ونود أن نسجل خالص تقديرنا لعمل أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار وفريقه من المساعدين المتفانين في خدمة قضية السلم العالمي والتنمية . ومع أن نهاية الحرب الباردة قد أفادت قضية السلم في جميع أرجاء العالم ، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتأمين هذا السلم .

وفيما يتعلق بالأمم التي فرضت عليها بعض القوى الكبرى حصارات اقتصادية ، نود أن نذكر أن نهاية الحرب الباردة تستدعي توسيع الانفراج والحوار والحديث ، بحيث

تصبح جميع الأمم جزءا من الأسرة العالمية التي لا يبقى فيها منبوذ لاعتناقه آراء تتناقض مع المفاهيم السائدة في صدد الحكم والإدارة الاقتصادية .

واليوم ، تقف جنوب افريقيا على الباب تقرعه ليسمح لها بالعودة إلى مجتمع الأمم . إن في إلغاء قوانين الفصل العنصري ، ولو على الاقل نظريا ، شاهد على أن الفصل العنصري يجري تفكيكه . فالتخلي عن قانون تسجيل السكان الشائن يهيؤ إمكانية المساواة الأساسية في جنوب افريقيا . إلا أن شعب جنوب افريقيا لم يتمتع بعد بالمناخ المؤدي إلى مفاوضات حرة ومجدية . وإن ما عرف مؤخرا بشأن الدعم المالي والعسكري السري الذي قدمه نظام الحزب الوطني إلى حركة انكاثا وبشأن العنف المدعوم من الدولة ضد أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي ، قد أكد الشكوك التي أعربنا عنها مرارا حول مدى توفر الالتزام الكامل المطلق لدى النظام فيما يتصل باستئصال الفصل العنصري استئصالا تاما .

ولهذا ، فإن من دواعي أسف وقلق غانا ، شعبا وحكومة ، أن بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة قررت بصورة انفرادية تعليق التدابير التي وافقت عليها هذه المنظمة وأكدتها بتوافق الآراء في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، المعتمد في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . وقد قيل مرارا إن قرارات الجمعية العامة ليس لها اثر إلزامي وإنها تشكل الى حد كبير توصيات إلى الدول الاعضاء . ولكن مصداقية منظمتنا تقتضي ان تحاول الدول الاعضاء التقيد بالنتائج التي تم التوصل إليها بطريقة ديمقراطية .

ونتوقع أن تخلص هذه الدورة إلى نتائج لا تتقبل أية محاولة تستهدف تكريس الفصل العنصري مهما كان شكله . وليس هناك ما يدعونا إلى الموازبة في بغضنا للعنصرية والتمييز العنصري بكل الانواع والاشكال . وعلينا أن نذكر النظام العنصري دوما بتصميمنا على استئصال الفصل العنصري . فهذه مسؤولية اخلاقية لا نستطيع أن نتنصل منها . وفي الوقت ذاته علينا ألا ننسى أعمال التقتيل العشوائية في موزامبيق التي بدأتها جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . وفي محاولات تحقيق السلم ينبغي بذل كافة الجهود لضمان تعاون المتمردين التابعين لحركة المقاومة الوطنية لموزامبيق "رينامو" .

إن مظاهر التناحر العرقي ، ولاسيما في اوروبا ، ستضع روح التسامح والتفاهم المشترك ، التي ينبغي أن تتميز بها حقبة ما بعد الحرب الباردة ، موضع التجربة القصوى . ونحن نرحب بالجهود المبذولة حاليا لإحلال السلام في دولة يوغوسلافيا الصديقة . وعلى هذا المنوال ، نرى أنه ينبغي وضع ترتيبات مرضية لضمان السلم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ويحدونا الامل في أن يقوم هذا السلام على أساس الحاجة إلى المحافظة على الاواصر الاخوية التي تربط جمهوريات ذلك البلد العظيم . ولن يكون إلا في صالح الاضطراب العالمي إذا سمع أو تبين أن بقية العالم تؤيد قوى الفوضى والتفكك في ذلك البلد .

وفي الوقت الذي يتعين فيه مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وايجاد حل سلمي للصراعات الاقليمية ، فإن هذه الجهود بحد ذاتها لا يمكن أن توفر الحلول الدائمة ما لم نتصد للخطر الاساسي الآخر الذي يتعرض له السلم والامن الدوليين ، ألا وهو الفقر العالمي .

إن احصاءات الفقر العالمي التي يجريها عدد من المؤسسات ، بما في ذلك المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة ، لا تزال تثير القلق . ونجد أن البنك الدولي ، في نشرة عام ١٩٩١ عن الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية ، أقام الدليل بصورة مقنعة على الترابط المتزايد لاقتصادات البلدان الصناعية والنامية . فالبلدان الصناعية تعتمد فيما يتعلق بنصيبها البالغ ٧٠ في المائة من التجارة والانتاج العالميين على البلدان النامية بالنسبة لربع مبيعاتها من الصادرات وخمس وارداتها من السلع الاساسية وحوالي نصف امداداتها من النفط . وإن ٦٠ في المائة من تجارة البلدان النامية و ٤٧ في المائة مما تنتجه من السلع الاساسية مرتبط بالبلدان الصناعية . ومع ذلك فإن ٧٠ في المائة من دخل العالم ينتجه ويستهلكه ١٥ في المائة من سكان العالم في البلدان الصناعية . وإن التنافس على نسبة الـ ٣٠ في المائة المتبقية من دخل العالم الذي فرض على ٨٥ في المائة من سكان العالم قد قلص متوسط الدخل للفرد في ٤١ بلدا من البلدان الاقل نموا إلى ٣٠٠ دولار في السنة . وهذا يشكل مفارقة صارخة مع متوسط الدخل السنوي للفرد البالغ ٥٠٠ ١٤ دولار في البلدان الصناعية .

ولا شك في أن أثر الابتكار التكنولوجي في البلدان الصناعية سيوسع هذه الهوة . وتشير تقديرات الوكالات الدولية إلى أخطار هذا التباين العالمي المتصاعد دوما . وتتوقع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في منظورها الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ أن تسود حالة من عدم التوازن ، مقترنة باختلالات

داخلية وخارجية في معظم المناطق . ويومئ البنك الدولي بأن الانماط المتباينة للنمو الملحوظة في الثمانينات ربما تستمر حتى العقد المقبل . وقد سبق للجنة الاقتصادية لافريقيا أن وصفت الثمانينات بأنها "العقد الضائع" بالنسبة للدول الاعضاء في منطقتها .

إن ٨٥ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون على ٣٠ في المائة من دخل العالم لا يطلبون الصدقة من الـ ١٥ في المائة الباقين . ونحن ندرك مسؤوليتنا الاساسية والنهائية عن تنميتنا . وهناك أدلة واضحة على أنه ، في حالات كثيرة ، حقق البعض منا في فترة عقود ما استغرق البلدان الصناعية قرونا لتحقيقه . واعتمد البعض تدابير قاسية اجتماعيا وسياسيا لاعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، فإن عامل التأثيرات الخارجية المتزايد الذي يخرج عن سيطرتنا كبح هذه الجهود .

ولايزال النظام الاقتصادي الدولي ، بما في ذلك الترتيبات المالية والتجارية العالمية ، الذي ادخلنا اليه عند الاستقلال ، يستغل اقتصاداتنا . كما أن التدابير التي اتخذناها لإعادة الهيكلة والاصلاح أدت في معظم الحالات إلى زيادة الانتاج والانتاجية ولكن بعوائد متناقصة . وإن معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية ، المتسمة بتدني أسعار السلع الاساسية وازدياد أسعار السلع المصنعة والخدمات ، والمقترنة بالعجز المالي الكبير في البلدان الصناعية وارتفاع أسعار الفائدة الدولية ، جعلت خدمة الدين عبئا كبيرا على اقتصاداتنا الهشة . وفي وضع يخصص فيه ما بين ٤٥ إلى ٨٠ في المائة من حصيلة الصادرات لخدمة الديون لا تصبح امكانية تراجع الكثير من اقتصاداتنا إلى حالة الكفاف مجرد تخمين .

وإن القلق الذي أبداه المجتمع الدولي ، من خلال الجمعية العامة ، ازاء التردي المتسارع للبيئة العالمية وآفة المخدرات ، ينبغي أن يشجعنا على تفهم عدم قابلية استمرار نماذج التنمية وأنماط الحياة الحالية في العالم . وفي حين أن الرخاء هو الذي يكمن في جذور التردي البيئي في البلدان الصناعية ، فإن الفقر يعلل الحالة نفسها في البلدان النامية .

إن استنزاف طبقة الاوزون الذي يؤدي إلى الاحترار العالمي هو النتيجة المباشرة للتصنيع في العالم المتقدم النمو . وفي العالم النامي ، فإن ضرورة كسب المعيشة من الارض والماء تتجلى في التصحر والتلوث . وإن إعلان بيجينغ الصادر في حزيران/يونيه من هذا العام يقر على نحو واف بأن أوجه التباين في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة لم تكبح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية فحسب بل قوضت أيضا قدرتها على المشاركة الفعالة في الجهود البيئية العالمية . وقد وفر القرار ٤٤/٢٢٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي ، المبادئ التوجيهية ذات الصلة لإجراء مناقشات عالمية بشأن نقل التكنولوجيا والموارد المالية ، وينبغي أن ينير بأمان مناقشاتنا التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية ومناقشاتنا اثناء انعقاده .

والفقر أيضا في البلدان النامية يعلل إلى حد كبير اللجوء إلى الاتجار بالمخدرات . وقد انضمت غانا ، دون تردد ، إلى الجهد الدولي لمكافحة آفة المخدرات . وقد أصدرنا قوانين تنص على عقوبات شديدة ، بما فيها مصادرة الممتلكات ، وفرض غرامات نقدية ضخمة وأحكام سجن طويلة . وقد اعتمدنا تدابير في مجال السياسة العامة تهدف إلى إعادة تأهيل المدمنين والنهي عن انتاج المخدرات واستخدامها . ولكننا ، مع ذلك ، نعي أن نجاح الجهود العالمية يرتهن بتحقيق نمو متوازن شامل للاقتصاد العالمي .

إن العالم الذي يرغب مخلصا في السلام لا بد له أن يعيد التفكير في موقفه ازاء الاختلالات الاقتصادية العالمية الراهنة . إن الفقر عدو مرير للسلم . ويتعين علينا ، في اطار المكتسبات المتحققة من انتهاء الحرب الباردة ، أن نسعى إلى تغيير النظام الاقتصادي الدولي المجحف . ولا بد ، في المقام الاول ، من تخفيف عبء الدين الملقى على كاهل البلدان النامية . ويجب تخفيض أصل الدين وخدمة الدين أو ازالتهما بالكامل . وينبغي النظر بجدية في توصيات فريق الخبراء التابع للامين العام والمعني

بديون افريقيا . وعلاوة على ذلك ، يجب اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تثبيت أسعار السلع الاساسية وتشجيع نقل الموارد المالية والتكنولوجيا بما يعود بالفائدة المتبادلة على البلدان الصناعية والنامية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوردوفيز (اكوادور) .

من المهم التشديد على الصلات التي لا تنفصم بين التطورات السياسية والتطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي ، وتأكير ضرورة الاستفادة الكاملة من الحالة الدولية المواتية الراهنة ، وإرساء أسس السلام الدائم . ويميل البعض إلى اعتبار الانهيار الايديولوجي لأوروبا الشرقية انتصارا للنظام الاقتصادي العالمي المجحف الذي حكم على أغلبية العالم بالفقر . وقد ذكر أكثر من مرة أن البلدان الصناعية في غنى عن البلدان النامية . وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة . قد لا يكون لدى البلدان النامية ترسانات الدمار التي تغرض الاهتمام بها ، إلا أننا جزء أساسي من عالم مشترك مترابط .

هذا العالم المترابط يتطلب زيادة في التضامن والتعاون . ولا يتجلى هذا أكثر مما يتجلى في إعلان أكرا لحركة عدم الانحياز ، الذي يدرس حالة عالم يتحول من المجابهة المتضائلة إلى التعاون المتزايد . إن حركة عدم الانحياز ، التي تمثل اليوم الأغلبية ، إذ تسلّم بأن آفاق السلام الجديدة التي لم يسبق لها مثيل تتطلب استراتيجيات جديدة للتعاون ، تتعهد بأن تقدم ما يتطلبه هذا التعاون - عن حق وإنصاف - من أعضاء الحركة ، ونحن نطالب في الوقت نفسه بما يخول لنا العدل والإنصاف أن نحصل عليه .

ويؤكد إعلان أكرا من جديد على استئصال الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية . ويحث المجتمع الدولي على تعبئة إرادته وتصميمه وموارده ضد أعداء الإنسانية أولئك . ويدعو الإعلان في هذا الصدد إلى إيلاء الاهتمام الخاص بالمشاكل الضخمة التي تواجهها افريقيا والتي سيتحمل العالم مخاطر تجاهلها .

إن إدراك عدم الانحياز للنظام الجديد للعلاقات الدولية إدراك ينبع من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويجب أن تقوم حركة عدم الانحياز ، وهي الأغلبية ، بدور أكثر أهمية وفعالية في صياغة هذا النظام الجديد إذا أريد له أن يحظى بالشرعية والقبول .

ولا يدعو النظام العالمي الجديد إلى استسلام العالم الثالث لأية دولة عظمى ، حتى لو كنا في عالم أحادي القطب . وليس في حركة عدم الانحياز مكان لمن يتوقون إلى

شرف الوقوع تحت وصاية الدول العظمى . وقد أكدت حركة عدم الانحياز من جديد في أكثر من استمرار أهمية الحركة بصفتها رابطة حرة لدول مستقلة ذات سيادة تدرك أن هناك مشاغل سياسية واقتصادية للعالم الثالث لا بد أن تظهر على جدول الاعمال الدولي . وكجزء من جدول الاعمال هذا ، أدرج المؤتمر النهوض بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، بالرغم مما قد يدّعيه بعض العائبين خلافا لذلك . وعلى أي حال ، لا يوجد أساس لجعل النهوض بتلك القيم شروطا جديدة يتوقف عليها التعاون الاقتصادي الدولي . ولا بد من الاعتراف بأن الفكرة القائلة بأن التنمية مستحيلة بدونها فكرة ليس لها سند من التاريخ .

ووفقا لمفهوم حركة عدم الانحياز للنظام العالمي الجديد ، يصبح من اللازم بصورة عاجلة إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب . ومجموعة الـ ٧٧ ، التي تتشرف غانا بقيادتها هذا العام ، تقف على أهبة الاستعداد للدخول في مفاوضات بنّاءة مع البلدان المتقدمة النمو ، ونرجو أن يكون ذلك على أساس الهدف المشترك المتمثل في جعل النظام الاقتصادي الدولي منصفا وعادلا بحيث يمكن للجميع أن يحققوا تطلعاتهم المشروعة إلى رفع مستويات المعيشة .

وإعلان أكرا لحركة عدم الانحياز ليس فريدا في اعترافه بأهمية التنمية للسلم والأمن الدوليين . فالبنك الدولي يوضح بجلاء في تقريره المعنون "تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩١" الجو السائد في عصرنا عندما يفتتح التقرير الذي يقع في ٢٩٠ صفحة بجملة تقول "إن التنمية هي أهم التحديات التي تواجه الجنس البشري" . والمنشور البابوي للبابا يوحنا بولس الثاني المعنون "السنة المئوية" يردد نفس هذا الرأي عندما يذكر أن "... التنمية هي الاسم الجديد للسلام . وكما أن هناك مسؤولية جماعية لتجنب الحرب ، هناك أيضا مسؤولية جماعية للنهوض بالتنمية" .

وفي الاضطلاع بهذه المسؤولية الجماعية ، ينبغي أن نتلافى النظر إلى بعضنا على أنهم أناس متعبون كثيرو الشكوى والإزعاج ، أو طفيليون أو كسالى لا يريدون إلا استهلاك ما ينتجه الغير . فالبلدان النامية لا تطلب إلا حقها في التنمية في ظل نظام اقتصادي دولي عادل . وهذا أيضا أمر بالغ الاهمية بالنسبة لعالم يسوده السلام .

السيد غيراي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أقدم التهاني إلى السفير سمير الشهابي على انتخابه لمنصبه الرفيع كرئيس للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن صفاته كدبلوماسي بارع معروفة لنا في تركيا ، فقد مثل المملكة العربية السعودية ببراعة لسنوات طويلة . إن بلده يسهم إسهاما كبيرا في سيادة السلم والاستقلال في منطقتنا . وإني على ثقة من أنه تحت قيادته الحكيمة ستحذو الجمعية العامة هذا الحذو على الصعيد العالمي .

وأود أيضا أن أشيد بالسيد غيدو دي ماركو ، رئيس الدورة الخامسة والاربعين ، على أدائه الممتاز في قيادة أعمال الجمعية العامة خلال عام حافل بالاحداث .

تمثل هذه الدورة للجمعية العامة خطوة تاريخية في استمرار تدعيم عالمية الامم المتحدة عن طريق انضمام لاتفيا وليتوانيا واستونيا وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عضوية الامم المتحدة . ووفد بلدي يشعر بالفخر والسعادة إذ يرحب بهذه الدول في الاسرة العالمية . ونرى أن المجتمع الدولي سيثرى ويتدعم بإسهامها في تحقيق مُثُل الامم المتحدة .

منذ خريف ١٩٩٠ ، عندما بدأت الدورة السابقة للجمعية العامة مداولاتها ، استمرت التغيرات في أوروبا بنفس المعدل السريع الذي بدأته خلال الفترة الحاسمة التي شهدت ثورات عام ١٩٨٩ في أوروبا الوسطى والشرقية والتطورات التي قادت إلى التوحيد السلمي لالمانيا . وقد حدث تقدم في جميع أنحاء النصف الشرقي من القارة صوب الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي . وبالرغم من تفاوت هذا التقدم إلا أنه مشجع . لقد أحرزت عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تطورا جديدا عندما اجتمعت الدول المشتركة فيه في نوفمبر ١٩٩٠ ووقعت على ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة ، مقررة بذلك إنهاء الحرب الباردة والالتزام بإقامة بناء أوروبي جديد . كما أن العمل الدولي الناجح تحت إشراف الامم المتحدة لردع العدوان واستعادة سيادة الكويت قد بيّن أن المنظمة العالمية تطورت للدرجة التي تتمكن فيها من الاضطلاع بمهامها بصفتها الاداة الاساسية لفض المنازعات وتعزيز السلم والاستقرار العالميين .

ولدى اضطلاع منظمتنا بهذه الوظائف ، كان من حسن الحظ أن يرأسها أمينها العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وهو رجل دولة بارز شديد النزاهة وملتزم كل الالتزام بمُثُل الامم المتحدة . وبعد سنوات عديدة من الخدمة المميزة بوصفه المسؤول المدني الاعلى على الصعيد الدولي ، يمكنه أن ينظر إلى أدائه خلال السنوات العشر المادية بكبرياء ورضا لهما ما يبررهما . ونحن في تركيا سنتذكره دائما لإخلاصه لمبادئ الميثاق ولنزاهته .

ومع انتهاء الحرب الباردة في أوروبا وعقد المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة بشأن المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، دخل العالم مرحلة انتقال تبشر بالخير . إنها أزمنة الفرص العظيمة . فالتهديد الناجم عن التدمير النووي بات أقل ثقلا الآن على البشرية ، وأصبحت المنازعات المحلية العديدة التي كان حلها غاية في الصعوبة بسبب التنافس في الحرب الباردة قابلة تدريجيا لحلول ستضطلع الامم المتحدة فيها بدور رئيسي متعاظم .

إن أمما متحدة معززة تحقق توقعاتنا في هذه الحقبة الجديدة من التغيير تستدعي وجود منظمة أكثر تنظيما وأكثر فعالية . وبغية تحقيق ذلك ، علينا أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى إعادة تنظيم الامم المتحدة بما يتماشى مع متطلبات كفاءة التشغيل . وينبغي لإعادة التنظيم هذه بطبيعة الحال أن تشمل إصلاح الجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى ما كان للسيد دي ماركو من إسهام فريد خلال رئاسته للجمعية العامة . وإنني على ثقة بأن إصلاح الجمعية العامة ولجانها الرئيسية سيستمر برئاستكم ، وبأن هذا المحفل العالمي سيبرز كمرآة أصدق لمجتمع الامم وتطلعاته الجماعية .

إن عهد الانتقال الذي يمر به عالمنا ، رغم أنه يبشر بالخير ، لا يخلو من المخاطر والشكوك التي تطرح تحديات ينبغي أن نتصدى لها بنجاح إذا ما أردنا تحقيق رؤيانا لنظام دولي أفضل . فلقد بيَّنت أزمة الخليج بوضوح الإصرار الجديد من جانب المجتمع العالمي على وجوب عدم السماح بوقوع العدوان وانتهاك القانون الدولي .

وينبغي لهذا الإصرار الجديد أن يبقى ويدعم . إن الحد من الاسلحة ونزع السلاح مجال رئيسي ينبغي أن نحافظ فيه على الزخم الراهن وتسريعه .

وفي حين أن روح التعاون آخذة بالتجذر والتأصل ، فإن فعالية الامم المتحدة ستتزايد أيضا ، وستسهل تسوية المنازعات القائمة عن طريق الحوار والمفاوضات بدلا من اللجوء إلى العنف . وهكذا يمكننا أن نتوقع تسريع العملية العالمية للحد من الاسلحة وخفضها ، وهي عملية ينبغي لجميعنا أن نسهم فيها إسهاما كاملا .

وأعني بذلك التوسع في المجال التقليدي لعمليتي الحد من الاسلحة وخفضها ، وخصوصا في مناطق الصراعات الإقليمية وفيما بين الطوائف حيث سباق التسلح التقليدي عامل هام في تفاقم التوترات وتعميق الشكوك المتبادلة .

والمجال الآخر الذي نتوقع أن نرى فيه نشاطا أكبر للامم المتحدة مجال حماية البيئة . فالوعي يتزايد حولنا بأن نوعية حياة الاجيال المقبلة تتوقف وربما بقاؤها بالذات على قيامنا بالاعمال المناسبة الآن لحماية بيئتنا المشتركة وصونها . وتركيا ماضية بهذه الروح في التحضير لمؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية ، ونتوقع أن يكون هذا المؤتمر ، بعد ٢٠ عاما من مؤتمر ستوكهولم ، من المعالم الجديدة لتعاظم اهتمام الامم المتحدة بالبيئة .

إن تعزيز احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي والحريات الاساسية للفرد من المهام الاولوية التي تستحق اهتماما أكبر من جانب الامم المتحدة في بيئة دولية متغيرة . وثمة علاقة مباشرة بين مقدار حماية حقوق الإنسان ومقدار إضفاء طابع الديمقراطية في المجتمعات . وبما أن الديمقراطيات أقل نزوعا إلى المغامرة العدوانية ، فإن السلم العالمي والاستقرار الدولي لا يمكن أن يقوما على أسس أرسخ إلا إذا تحقق الاحترام اللازم لحقوق الإنسان بدون تمييز على صعيد عالمي .

إن المخاطر العديدة والشكوك التي تلقي بظلالها على ما تبشر به حقبة الانتقال الراهنة من خير تترابط بأوجه شتى لمسألة حقوق الإنسان . فالمنافسات الإثنية والاتجاهات الوطنية المتعصبة ، ومعاملة جاليات المهاجرين بعداء ، والممارسات

العنصرية ، والتعصب والحساسية الدينيان لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال الاحترام الصارم لحقوق الإنسان . ويجب علينا جميعا الموافقة على أن احترام حقوق الإنسان هو داعي قلق مشروع للأمم المتحدة ، ويجب علينا أن نبذل جهدنا في هذا المحفل العالمي لوضع معايير يمكن تطبيقها في كل مكان .

وأنا أقول بفخر إنه منذ تاسيس جمهوريتنا منذ سبعين سنة تقريبا حققت تركيا تقدما مطردا لتامين تمتع مواطنيها بما لهم من حقوق الإنسان إلى أبعد مدى ممكن . ولقد أصبحت تركيا طرفا في جميع الصكوك الاوروبية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان . وتجري إعادة النظر في التشريع التركي وتعديله باستمرار لمنع حدوث انتهاكات له .

إن انتشار إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها لا يزالان يمثلان تهديدا يطال جميع البلدان . وهذه الآفة التي ترتبط أحيانا كثيرة بتهريب السلاح والإرهاب الدولي قد اكتسبت أبعادا مثيرة للقلق . وترى تركيا أن مواجهة هذا التهديد ينبغي أن يكون مشتركا وقويا وعالميا . ونحن ملتزمون التزاما تاما بالإسهام في القضاء على هذه الآفة . وإننا نرحب بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات ، ونثق بأن هذه البنية الجديدة ستضطلع بدور أساسي في الحملة الدولية لمكافحة المخدرات وبتعزيز التعاون الإقليمي والدولي .

وتركيا تولي اهتماما خاصا لمصير شعوب البلقان والشرق الأوسط ، بما في ذلك منطقة الخليج . وفي هذا الصدد ، نولي اهتماما لمستقبل يوغوسلافيا لان السلم والاستقرار في منطقة البلقان يتوقفان إلى حد بعيد على ما يحدث في ذلك البلد .

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف الجارية بين شعوب اتحاد يوغوسلافيا ، ونأمل في إيجاد حل مبكر لهذا النزاع عن طريق الحوار ووفقا لإرادة جميع شعوب يوغوسلافيا ، التي ينبغي لها وحدها أن تقرر مستقبل بلدها .

إن التوصل السريع إلى تسوية أزمة يوغوسلافيا مسألة حاسمة لمون الاستقرار لا في البلقان فحسب ، بل في بقية أنحاء أوروبا أيضا . لهذا ، نؤيد مبادرات السلم لبلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ونأمل مخلصين في أن تنجم عن هذه المبادرات نتائج إيجابية . ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن أمس بصدد يوغوسلافيا .

وفي الشرق الاوسط ، توجد مسألتان منفصلتان لهما أهمية كبرى ، وهما التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي ، وفي نفس الوقت تعزيز وصيانة السلم والامن في منطقة الخليج .

لقد أتيحت لنا الفرصة في مناسبات كثيرة لأن نعرب عن موقفنا الثابت بشأن قضية فلسطين التي تعتبر لب النزاع في الشرق الاوسط . وتركيا مقتنعة بأن حل هذه المشكلة يجب أن يقوم على أساس المفاوضات بين جميع الاطراف المعنية وعلى أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ويسعدنا أن نرى أن جهود الامم المتحدة ، إلى جانب الموقف الواقعي البناء للبلدان العربية والاتحاد السوفياتي ، أوجدت الظروف لعقد مؤتمر اقليمي . وأملنا وطيد في أن تبذل جميع الاطراف في عملية السلم جهودها حتى لا تفوت هذه الفرصة .

قبل أن أشرح وجهات نظرنا بشأن الحالة بعد الحرب في منطقة الخليج والحاجة إلى الزيادة الملموسة في التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف كجزء من تدابير بناء الثقة في المستقبل في الشرق الاوسط بأكمله ، أود أن أؤكد سعادتنا ونحن نشاهد التطبيع التدريجي للحالة في لبنان وعودة السلم إلى هذا البلد الذي أصابه الخراب . ونعتقد أن المصالحة الوطنية في لبنان تتطلب السلم الدائم والتنفيذ الكامل لاتفاق الطائف . إن هذا السلم لا يمكن أن يبنى إلا على أساس صيانة استقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية . ومن ثم فإننا نعتبر أن جهود حكومة المصالحة الوطنية لفرض سيادتها على البلاد كلها خطوة في الاتجاه السليم .

إن الصورة السياسية العسكرية في منطقة الخليج بعد الحرب تبرز أفقا مشرقا تغشاه على نحو جزئي غيوم عدم اليقين . فقد تحررت الكويت ونحن نرحب بعودة استقلالها وسيادتها وبسلامتها الاقليمية وكذلك بعودة حكومتها الشرعية . إن الجهود التي بذلتها الحكومة الكويتية والشعب الكويتي للتغلب على الآثار المدمرة المترتبة على الغزو والاحتلال تستحق الاشادة . ونحن نثق بأن هذه الجهود التي بدأت بالفعل تؤتي ثمارها الملموسة ستودي قريبا إلى استعادة الكويت لرفاه ما قبل الحرب .

إن سياسات ما بعد الحرب التي تتبعها القيادة العراقية مصدر قلق كبير بالنسبة لنا . لقد أدت هذه السياسات إلى نشوء أزمة لاجئين لها أبعاد ضخمة عقب وقف إطلاق النار . وأيضا كانت السياسات العراقية غامضة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . وأكبر ضحية لهذه السياسات هو الشعب العراقي ذاته الذي يواجه أوجه نقص خطيرة وصعوبات جمة وهو على أبواب فصل الشتاء . وبالتالي فإن الامتثال الكامل من جانب العراق لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات التالية المتعلقة بالجوانب المختلفة للتسوية فيما بعد الحرب ، لا يعتبر التوقع المعقول من جانب المجتمع الدولي فقط ، ولكنه أيضا شرط أساسي لأن يستأنف هذا البلد شغل مكانه في أسرة الأمم . وأملنا وطيد في أن تتصرف القيادة العراقية وفقا لذلك حتى تنتهي معاناة الشعب العراقي .

وتعتقد تركيا أن التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف الحقيقي على الصعيد الاقليمي يمكن أن يسهم في تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الاوسط وذلك عن طريق تحقيق مشاركة متزايدة في المصالح . ونظرا لأن لكل بلد مصلحة في صيانة السلم الاقليمي ، فإن التكافل الاقتصادي يمكن أن يمهد الطريق لوضع تدابير أكثر تقدما لبناء الثقة ، كما اقترحت تركيا في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي التي عقدت دورتها العشرين على المستوى الوزاري في اسطنبول في آب/أغسطس الماضي . وقرر وزراء خارجية الدول الاسلامية في أول اجتماع لهم بعد انتهاء حرب الخليج مواصلة بذل الجهود في هذا السبيل لضمان سيادة القانون الدولي والعدالة والشرعية والاسهام في تحقيق ذلك على المدى البعيد . ومما يبعث على الارتياح بصفة خاصة أن الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في اسطنبول أكد التصميم على تحقيق سلم عادل ودائم عن طريق الحوار والتعاون واحترام الشرعية الدولية .

إن روح العصر الجديد ، التي تتبدى في التحرك صوب المصالحة والتغير السلمي ، بدأت تسود في جميع أرجاء القارة الافريقية من الصحراء الغربية إلى الجنوب الافريقي .

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية نؤيد بالكامل المساعي الحميدة للأمين العام بالاضافة إلى جهود الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، في السعي إلى تحقيق تسوية مبكرة لهذه المسألة . وتمشيا مع هذه السياسة ، يسعد تركيا أن تقدم بعض المراقبين العسكريين للمشاركة في مراقبة وقف اطلاق النار الذي بدأ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية في هذا النزاع تعاونها مع الأمين العام في تنفيذ خطة اجراء استفتاء في ذلك الاقليم .

وبعد أن حققت ناميبيا استقلالها ، تشكل عملية التغيير السياسي التي بدأت في جنوب افريقيا مصدر سعادة لبلادي . لقد اتخذت تركيا دائما موقفا ثابتا يؤيد القضاء الكامل على الفصل العنصري . ونحن نرحب بالغاء قانون الأراضي وقانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان - وهي أعمدة نظام بغيض - كخطوة تاريخية في هذا الاتجاه . وتود تركيا أن يتم الإسراع بعملية المفاوضات بشأن وضع دستور جديد يؤدي إلى إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية ويتيح الفرصة لهذا البلد لاستعادة مكانه الصحيح في مجتمع الأمم .

إن استمرار النزاع الداخلي الذي أدى إلى معاناة لا توصف للشعب الافغاني يمثل إحدى المشاكل الخطيرة التي تعكر السلم في آسيا والتي تعتبر مصدر قلق شديد لتركيا .

إننا نرحب باتفاق بيكر - بانكين الذي أعلن بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر الذي يقضي بإنهاء تقديم المعونات العسكرية إلى الأطراف اعتبارا من كانون الثاني/يناير المقبل . ونأمل أن يؤدي هذا التدبير إلى تسهيل السعي إلى حل سياسي يتفق مع مبادرة السلم الأخيرة التي بدأها الأمين العام بتاريخ ٢١ أيار/مايو من هذا العام . إن هذا الحل يطالب بإقامة حكومة تمثل جميع أجزاء المجتمع الافغاني وهذا بدوره يتطلب اجراء حوار بين الافغانيين . وبالتالي ينبغي في هذه المرحلة التأكيد على تعزيز الحوار المستمر بين الأطراف المختلفة في أفغانستان ، إلى جانب المشاورات الجارية بين البلدان المعنية .

إن تركيا ، بوصفها صديقا للشعب الافغاني ، على استعداد لزيادة مساهمتها في البحث عن تسوية سياسية في أفغانستان .

إن الحالة في جامو وكشمير لا تزال مصدر قلق لنا أيضا . ويحدونا أمل صادق أن التصميم المتبادل ، الذي يتجلى في الحوار المستمر بين باكستان والهند ، سيتجلى أيضا ايجابا في كشمير وأن يتسنى ايجاد تسوية سلمية للنزاع وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ولاحكام اتفاق سيملا .

على مدى العام الماضي بذلت الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتركيا جهدا مكثفا لايجاد حل عادل في قبرص يعتمد على المساواة السياسية لكلا الجانبين في الجزيرة . إننا نلتمس حلا شاملا ودائما لمشكلة بالغة التعقد والحساسية بين طائفتين قوميتين لكل منهما هويتها الخاصة بها . والحقيقة القائمة في قبرص على مدى الثماني والعشرين عاما الماضية هي عدم وجود سلطة سياسية مشتركة مؤهلة لتمثيل شعبي الجزيرة والتكلم باسمهما . هذا هو صميم المشكلة فدولة المشاركة وحكومتها المشتركة ، اللتان تواجدتا عام ١٩٦٠ ، انتهيتا نهاية عنيفة في غضون ثلاث سنوات . وعلى مدى الـ ٣٨ عاما التي تلتها لم توجد دولة مشتركة ولا حكومة مشتركة . وايجاد أي حل في قبرص سيمكّن الطرفين ، اللذين ما فتئا يحكم كل منهما نفسه بنفسه منفصلا عن الآخر ، من الالتقاء لتقاسم السلطة في ظل ظروف جديدة وفي ظل مشاركة جديدة . وينبغي لهذا الحل أن يأخذ بالحسبان الحقوق والمصالح المشروعة لكلا الطرفين ولا ينبغي له بأي شكل من الاشكال أن يكون مصدر صراعات في المستقبل في الجزيرة وما وراءها .

وأثناء العملية الراهنة تحت اشراف بعثة الامين العام الحميدة قُطع شوط طويل في وضع مشروع اتفاق لإطار شامل ، ولكن لا تزال خلافات جدية قائمة بين الطرفين بشأن مسائل حيوية . وتعتمد التسوية على التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في الجزيرة بشأن هذه المسائل .

قبل أربعة أشهر تقريبا اقترحت تركيا عقد اجتماع رباعي فيما يتعلق بالجزيرة يحضره زعماء القبارصة الاتراك وزعماء القبارصة اليونان بوصفهما طرفين متساويين وتحضره تركيا واليونان على مستوى سياسي رفيع . وهذا الاقتراح ، الذي استهدف اعطاء

قوة دفع كبيرة لبعثة الأمين العام ، رفضته في حينه اليونان والقبارصة اليونان . وعلى الرغم من هذا الرفض ، فإن فكرة الاجتماع على مستوى عال بشأن قبرص لا تزال تحظى بدعم واسع النطاق . والتفاهم العام الذي تبلور هو أنه لا يمكن عقد هذا الاجتماع إلا بعد أن يتوصل الطرفان في الجزيرة إلى اتفاق تام بشأن جميع جوانب المشكلة .

ويحدونا الأمل أن يتسنى الوصول إلى هذه النقطة في المستقبل القريب . ونحن نعتقد أن عدم الاتصال المباشر بين الطرفين القبرصيين ومشاعر الشك العميق بين الطائفتين لا تزال تزيد من تعقيد المشكلة زيادة كبيرة . ونحن مقتنعون أنه لو تسنى لزعيمي الطائفتين القبرصيتين استئناف الاتصالات المباشرة لتعزز احتمال تضييق الخلافات القائمة تعززا كبيرا . ونعتقد أن حدوث هذا بين طرفين سيدعيان إلى التعاون وتقاسم السلطة في ظل تسوية ما أمر ضروري وطبيعي على حد سواء .

في نفس الوقت ، توجد حاجة ملحة إلى أن يتحرك الطرفان نحو انشاء علاقة جديدة وبنّاءة تقوم على الاحترام المتبادل . وقد اتخذ برلمان القبارصة الاتراك مؤخرا قرارا بالاجماع يدعو إلى أن تطبق دون تأخير تدابير بناء الثقة وحسن النية بغية ايجاد مناخ بناء بين الطرفين ووضع أسس سلمية لعلاقتيهما .

نتيجة للجهود التي بذلها الجانب التركي ليمهد الطريق أمام تسوية متفاوض عليها بحرية ومقبولة لدى الطرفين ، وصلت المشكلة الآن مرحلة جديدة . وهذه المرحلة تتطلب الأخذ بنهج متوازن من جانب المجتمع الدولي دعما لاتفاق يقوم على موافقة طرفين متكافئين : القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان . والمطلوب الآن ليس الاتهامات المضادة ولا السعي لمواجهة لا هوادة فيها ، ولكن المطلوب عقلية جديدة تأتي بتغيير ايجابي . ونحن نعلم أن القبارصة الاتراك على استعداد للسير على هذا الطريق البنّاء .

دعوني أنتقل الآن إلى القضايا الاقتصادية الدولية . فالتغيرات السياسية البعيدة المدى التي شهدناها في السنوات الأخيرة خلّفت أيضا آثارها على الجبهة الاقتصادية . فالدمج الأوسع لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي ينبغي له أن يخلق فرصا للبلدان النامية . والحوار الرفيع المستوى

الذي دار في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثانية العادية كان مفيدا في توفير فهم أفضل لهذه التطورات . ونشهد في الوقت الحالي قدرا أكبر من تلاقي السياسات الاقتصادية ، الامر الذي لم نشهد له مثيلا في الماضي . وعلى الرغم من وجود ميل أكبر نحو التكامل العالمي ، فإن مشاكل العقد الماضي الصعبة لا تزال على حالها بصورة أساسية . فالبلدان النامية لا تزال تعاني من الفقر ومن معدلات تبادل تجاري غير مؤاتية ومن دين خارجي مفرط ومشاكل بيئية خطيرة . وعلى الرغم من هذه الصعاب ، وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية لا يزال غير مرض ، هناك أسباب تبعث على التفاؤل .

ويبدو أن امكانيات النمو في البلدان النامية تعتمد بصورة رئيسية على ثلاثة عوامل : السياسات التي ستعتمدها هذه البلدان والاداء الاقتصادي للبلدان الصناعية وقدرة النظام الاقتصادي الدولي على دعم تنفيذ البلدان النامية لسياسات فعالة .

إن التقدم الذي أُحرز بشأن مسألة الدَين لا يزال متواضعا إذا ما قورن بإجمالي الدَين الخارجي . واتفاقات تخفيض الدين بالنسبة لبعض البلدان أثارت بعض التوقعات . وينبغي لنهج دراسة كل حالة على حدة أن يشمل جميع الدول المدينة ، مع التأكيد بشكل خاص على أقل البلدان نموا .

السبيل الرئيسي للبلدان النامية لتخفيف عبء الدين الخارجي ومواصلة التنمية هو التجارة . فالتجارة توفر فرصة هامة جدا للبلدان النامية لتعزيز نموها الاقتصادي وتضييق الفجوة بينها وبين البلدان الصناعية . إلا أن استمرار الحمائية التجارية يضعف الامكانيات التي يوفرها التوسع التجاري . وتعتمد قرارات عديدة هامة على نجاح جولة أوروغواي المعنية بالمفاوضات التجارية . وفي هذا الصدد ، نحن نرحب بإعلان مجموعة السبعة المتعلق باختتام هذه المفاوضات بنجاح قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

في الختام ، أود أن أكرر الإعراب عن أملنا في أن تكون دورة الجمعية العامة السادسة والاربعون هذه دورة مثمرة وأن تسهم في تعزيز أمن ورفاه جميع الدول ، ويتعهد وفدي بأن يسهم اسهاما كاملا في تحقيق هدفنا المشترك .

السيد دي ماركو (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتقدم بتهانئي إلى السفير الشهابي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين . لقد كان انتخابه تقديرا ليس لشخصه فحسب لاسهامه المتفاني منذ وقت طويل في أعمال هذه المنظمة ، ولكن أيضا للبلد الذي يمثله ، وهو المملكة العربية السعودية ، التي تربطها بمالطة علاقات صداقة ودبلوماسية منذ أمد طويل . أتمنى له كل النجاح في مهمته ، مطمئنا إياه على دعم وفد مالطة لمساعيه الرامية إلى قيادة أعمال الجمعية العامة إلى اختتام ناجح . وقد عرفته شخصيا خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . وكانت صداقته ومشورته عونا لي في أداء عملي بوصفي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

وأود أيضا أن أهنئ الدول الاعضاء الجديدة التي انضمت إلى مجتمع الامم . وترحب مالطة بانضمام جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى عضوية الامم المتحدة . وقد كان انضمامها إلى المنظمة بوصفها بلدانا مستقلة ذات سيادة احقاقا لحكم التاريخ على ذلك التحالف العدواني الذي استهدف محو أسماء الجمهوريات المستقلة الثلاث التي كانت أعضاء في عصبة الامم . ووجود هذه الدول هنا درس مفاده أن الامم المتحدة لا يمكنها أبدا أن تقرّ وضع يوده العدوان ، تجرى فيه مقايضة الشعوب والامم على أيدي الذين بيدهم السلطة التي تمكنهم من فعل ذلك .

إن الحقيقة التي تتمثل في أننا استمعنا في هذه الجمعية العامة في مثل هذا الوقت من العام الماضي إلى النداء المبجل الذي وجهه سمو أمير الكويت بتحرير بلده ، وقد استمعنا إليه صباح اليوم وهو يتكلم بوصفه رئيسا لدولة محررة وذات سيادة وعضو في الامم المتحدة لدليل على هذا التصميم .

ونرحب هنا بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا . وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر حكومتي هذين العضوين الجديدين لاستقبالهما لي في عاصمتيهما بوصفي رئيسا للجمعية العامة وذلك قبل تقديم طلبيهما للانضمام إلى المنظمة . وإني لعلى ثقة من أن وجود وفديهما في الامم المتحدة سيساعد في تعزيز الحوار والتفاهم اللذين سيؤديان بمرور الوقت الكافي إلى توحيد كوريا .

ويرحب بلدي بولايات ميكرونيزيا الاتحادية وبجمهورية جزر مارشال اللتين حققتا الاستقلال والسيادة من خلال مجلس الوصاية . ومن المؤكد أن وجودهما هنا سيسهم في اثراء بعد المحيط الهادئ لمنظمتنا .

وبمشاركة مالطة في رعاية طلبات العضوية التي تقدمت بها البلدان السبعة فإنها أرادت أن تسجل تأييدها للطابع العالمي للأمم المتحدة .

إن سياسة مالطة الخارجية هي أن تظهر للأمم الاخرى هويتها الحقيقية بتعزيز الثقة بالمعايير السياسية والاحترام لهذه المعايير لمجتمع تعددي ولبيئة ديمقراطية حيث يجرى تشجيع ومناصرة الاحترام المتبادل والحقوق المتساوية للجميع . ويعتقد بلدي أنه من خلال زيادة ترسيخ هذه القيم الديمقراطية ، ستجد الأمم نفسها مرتبطة بالحرية والعدالة الاجتماعية .

ونعتقد أن البعد الانساني - الذي ينطوي كما ينبغي فعلا على احترام حقوق الانسان ، والاعتراف بالتعددية ، وتعزيز التقدم الاجتماعي ، وتحقيق مستويات معيشة أفضل في حريات أفسح - أمر أساسي لعالم متكافل لا يمكن تجزئة السلم فيه .

وخلال الشهور العشرين الماضية ساهمنا في إنهاء عالم ثنائي الاستقطاب . ونحن في الأمم المتحدة عشنا تجربة العالم ثنائي الاستقطاب هذا وكنا على وشك أن يُدفع بنا إلى وضع هامشي نتيجة لذلك . وللذين يعتقدون أن العالم أحادي القطب نتيجة لنهاية العالم ثنائي الاستقطاب ، أرجو أن أشير إلى أنه لا يوجد ما يدل على أن مثل هذه الحالة آخذة في البزوغ . إن البيان الذي ألقاه الرئيس بوش في هذه الجمعية مطمئنا للعالم فيه أن الولايات المتحدة لا تعتزم العمل من أجل اقامة "عهد من السلم الامريكي" ولكنها تسعى إلى اقامة "عهد من السلم العالمي" يقوم على المسؤولية والتطلعات المشتركة ، هذا البيان يعبّر عن واقع حالة تعتمد علينا جميعا في التقيد بها . ويأخذ نهج متعدد الاقطاب في الظهور في إطار سيناريو دولي تستطيع فيه بلدان معينة أو مجموعة من البلدان أن تواصل تأكيد ذاتها . وقد أخذت الولايات المتحدة الامريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمجموعة الاوروبية ، وجمهورية الصين الشعبية واليابان تضطلع بمسؤوليات سياسية واقتصادية جديدة . إلا أننا نكرر القول

بأن النهج المتعدد الاقطاب في ظل نظام عالمي دولي جديد لا يمكن أن يقوم على ذلك النظام العالمي خماسي الاركان ، ولكن يجب أن يشمل أيضا البلدان الصغيرة والبلدان متوسطة الحجم ، التي تستطيع المساهمة في صون السلم والامن . فالدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل أغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهي ليست أغلبية صامتة ، بل هي في الواقع البلدان التي يوجد فيها الكثير من مشاكل العالم السياسية والاقتصادية .

وفي هذا النظام العالمي الدولي الجديد متعدد الاقطاب الآخذ في الظهور ينبغي أن يكون مفهوم البعد الانساني الخيط الذهبي الذي يربط أجزاءه بعضها ببعض .

وينطوي مفهوم البعد الانساني على جوانب يرتبط بعضها ببعض ارتباطا ذاتيا . وأول هذه الجوانب يشمل حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي تم تحديدها في الاتفاقيات الدولية . ونحن نؤمن بحقوق الانسان هذه ، ليس بمعناها المجرد وإنما في واقعها الملموس الذي ينطوي - كما ينبغي أن ينطوي ليس فقط على الحقوق ذات الطبيعة القانونية - وهي مهمة وقيّمة في حد ذاتها - ولكن أيضا على الحقوق الاجتماعية التي تشمل الحق في الحياة ، والحق في المأوى ، والحق في العمل . وهذه الحقوق القانونية والاجتماعية يرتبط بعضها ببعض .

ويشمل الجانب الثاني مبدأ حكم القانون ، وهو المبدأ الذي يحمي الفرد من الممارسات التعسفية للسلطة والتمييز .

ويشمل الجانب الثالث المفهوم الاساسي للديمقراطية التعددية حيث يمكن تجسيد حرية التجمع والانتساب في انتخابات حرة ومنتظمة . ولسوء الحظ أن مبدأ "صوت واحد للانسان الواحد" قد عُدل في بعض البلدان فأصبح "صوتا واحدا للانسان الواحد مرة واحدة فقط" .

إن زوال أية أيديولوجية قائمة على ديكتاتورية قطاع خاص من المجتمع قد أثبت أن مفهوم البعد الانساني لا يتقيد بحدود في النظام الدولي الجديد الآخذ في التبلور . ومن المهم أن تهيئ الامم المتحدة الآلية اللازمة التي تضمن تطبيق هذا المفهوم بشكل الزامي . وهل لي أن أشير في هذا السياق إلى البيان الذي ألقاه وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوريس بانكين بأنه :

"لا يمكن بعد الآن أن يُطرح جانبا اجراء مناقشة موضوعية لقضايا محددة في مجال حقوق الانسان والمسائل المتصلة بالامتثال للالتزامات الدولية في هذا المجال ، تحت ذريعة التدخل في الشؤون الداخلية ، فهي ذريعة مصطنعة" .

(A/46/PV.6 ، ص ٧٧)

إن النظام العالمي الجديد يزيد الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات اقليمية من أجل صون السلم والامن . وترى حكومتي ضرورة دراسة الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة الذي يتناول الترتيبات الاقليمية بغية أن يشجع من خلال الترتيبات الاقليمية تطوير التسوية السلمية للنزاعات بناء على مبادرة الدول نفسها أو من خلال احالتها إلى مجلس الامن .

وتشكل مالطة ضمن مفهوم الترتيبات الاقليمية جزءا من مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومنذ وضع وثيقة هلسنكي الختامية ، ونتيجة لاصرار مالطة في مؤتمر هلسنكي ، تم الاعتراف بالصلة بين الامن في أوروبا والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط . ألا أن منطقة البحر الابيض المتوسط لا تمثل على الاطلاق بحيرة سلام . فالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدان شمال افريقيا والحالة في الشرق الاوسط

وقضية قبرص تعرض للخطر آفاق السلم والامن في المنطقة . ونعتقد بل ونرى أن المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط بمشاركة الامم المتحدة لا يزال يمثل أفضل صيغة لمعالجة المشكلة على نحو شامل . بيد اننا نرى أن المؤتمرات ، كل المؤتمرات ، ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غاية . والغاية في هذه الحالة تتمثل في تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفي إطار هذه المعالم ، نشجع كل المبادرات الرامية إلى جمع الاطراف المعنية . وبالتالي ، فإننا نؤيد ونشجع مبادرة وزير الخارجية الامريكي بيكر التي يسهم فيها أيضا وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوريس بانكين . إلاّ أننا نرى أن فرص السلم في المنطقة لا يمكن أن تبدأ ما لم تكفّ اسرائيل عن بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة . فهذه المستوطنات لن تؤدي إلى ايجاد مزيد من الصعوبات فحسب بل أيضا إلى اثارة مشاكل انسانية كبيرة يمكن أن تضر بفرص التوصل إلى حل دائم وعادل .

إن الحالة في يوغوسلافيا ، وهي بلد يقع على البحر الادرياتيكي ، هي في حد ذاتها مسألة تبعث على القلق الشديد بالنسبة للجميع وليس بالنسبة لنا نحن في منطقة البحر الابيض المتوسط . فقد أدت الحالة في هذا البلد إلى خلق مشاكل ومسائل قد يتعين على المنظمة معالجتها . فمن ناحية ، يتعلق الامر بمفهوم سيادة دولة ما مقابل الامم المتحدة ، ومن ناحية أخرى ، هناك البعد الانساني بسبب أنشطة الحرب التي تجري . هناك فرق بين الاقليات القومية والكيانات القومية . وفيما يتعلق بمسألة الاقليات القومية حددت هيئات دولية عديدة معايير الحماية داخل الدولة التي تنتمي اليها . ولكن الكيانات القومية - أي الشعوب التي تتمتع بهوية قومية وتشكل مجموعات بشكل طوعي أحيانا ونتيجة لظروف تاريخية في أحيان أخرى والتي تفضل في بعض الحالات أن تعزل نفسها عن كيانات أكبر - تقتضي اتباع نهج مختلف .

إننا ننظر في هذا الموضوع ونحن ندرك تماما الجوانب المعقدة الناجمة عن ذلك ، ولكننا نستند أيضا إلى واقع أن الحالة تستحق الاهتمام . وقد تؤدي الحالة في يوغوسلافيا إلى نشوء حالات مماثلة في بلدان أخرى في اوروبا وافريقيا حيث أدت الحروب وأعمال الغزو والاستعمار إلى أن تصبح الشعوب عرضة للنزوح والمقايضة والضرب . وإن

الحساسية الكبيرة حيال الماضي والواقعية اليوم أمران أساسيان للتوصل إلى حلول يجب أن تستند إلى عدم قبول استعمال القوة والحاجة إلى مراعاة كل الشواغل والتطلعات المشروعة .

إن موقف حكومتي إزاء الحالة في يوغوسلافيا يتلخص في مشاركتنا الكاملة في الجهود التي يبذلها مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا من أجل استعادة النظام والاستقرار في البلد بما يعود بالفائدة على الشعب ويهدئ الحالة التي يمكن أن تتحول إلى خطر يهدد الامن والاستقرار في المنطقة . وأية محاولة تبذل في ظل ظروف كهذه لفرض الحلول عن طريق استخدام القوات المسلحة قد تنطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للمستقبل .

ونحن نأمل أن يعيد كل القادة السياسيين والعسكريين في يوغوسلافيا والجمهوريات التي يتشكل منها اتحادها تأكيد مبادئ مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كوسيلة للتوصل إلى سلم تفاوضي جدير بأوروبا الجديدة والنظام الدولي الجديد الذي نسعى إلى انشائه . ونعتقد أن المجموعة الاوروبية تسهم اسهاما ايجابيا وتحاول ، من خلال الخدمات التي يسديها اللورد كارينغتون ، أن توفق بين الاطراف للتوصل إلى تسوية سلمية . وقد تدعى الامم المتحدة إلى تحمل المسؤوليات التي يتوخاها الميثاق ، ولا سيما الفصل الثامن الذي يتناول الترتيبات الاقليمية .

لا يزال نزع السلاح من الاهداف ذات الاولوية بالنسبة للمجتمع الدولي . وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة فإن النفقات العسكرية في العالم تتجاوز ٩٠٠ بليون دولار سنويا . ومما يعمق مأساة العالم الثالث أن البلدان النامية تنفق ما يربو على المبلغ الذي تتلقاه على شكل معونة انمائية اقتصادية بنسبة ٢٣ في المائة من أجل شراء الاسلحة .

تؤيد مالطة تخفيض الاسلحة النووية بهدف القضاء عليها نهائيا وكذلك التخفيض المتوازن للاسلحة التقليدية والحظر الكامل على استحداث الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وانتاجها وتخزينها واستخدامها . وتؤيد حكومتي اتخاذ اجراءات عاجلة من أجل تطبيق تدابير بناء الثقة والامن في أعالي البحار .

إن مالطة ، بوصفها دولة جزرية واقعة في البحر الأبيض المتوسط ، تدعو إلى احتلال موضوع نزع السلاح البحري مكانة بارزة في المفاوضات الدولية . ومن ثم لا بدّ أن تمتد العملية التي تتبدى الآن في أوروبا في مجال نزع السلاح النووي ، لتشمل المواقع الكائنة في البحر فضلا عن تلك الموجودة في الجو . فبقدر حاجتنا إلى السموات المفتوحة نحتاج إلى بحار مفتوحة .

ولقد دخلت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مرحلة جديدة هامة . فمن فانكوفر إلى فلاديفوستوك بدأ يبزغ مفهوم للأمن والتعاون إذ أصبح هناك لغة مشتركة تستخدم الآن ، وميثاق باريس يمثل علامة على الطريق في الميدانين السياسي والاجتماعي معا .

والواقع إن دور مالطة في أوروبا عولج العلاج المناسب ، من خلال طلبها الانضمام إلى المجموعة الاوروبية . ولكي تكون تلك المجموعة على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها باعتبارها القوة المحركة المؤدية إلى الوحدة الاوروبية ينبغي لها في اعتقادنا أن تكون قادرة على الانفتاح إلى الخارج وأن تكون مستعدة لقبول توسع نطاقها . ونحن ممن يؤمنون بأن الإقدام على عملية تشكيل متعمقة أمر لا يمنع توسيع حجمها .

ولا ينبغي للمؤتمرات الحكومية الدولية المفضية إلى الاتحاد النقدي والتعاون السياسي المقترنين بعملية "المكتسبات المشتركة" فيما بين المجموعة أن تشكل حاجزا يقوم بين الدول الاثنتي عشرة وسائر بلدان أوروبا التي تملك من المؤهلات والارادة السياسية ما يلزم للانضمام .

ويجدر في رأينا ايلاء الاهتمام الواجب للجانب السوقي في المجموعة الاوروبية ، ولكننا نود أن نقترح أن تكون لمفهوم هاليشتاين عن المجموعة الاوروبية - القائل بأن الأمر ليس "ممارسة للتجارة بل ممارسة للسياسة" - الاسبقية في التقييم السليم لدور المجموعة في أوروبا والعالم .

ويرتبط دور مالطة في أوروبا بدورها في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وفي اعتقادنا أن اشتراك مالطة في المجموعة الأوروبية سيزيد من تعزيز التعاون بين المجموعة وبلدان جنوب المنطقة آنفة الذكر . وفي نطاق هذا المفهوم أيضا ، ندعو إلى مؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ونواصل تأييدنا لمحفل غرب منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ولقد مس المتكلمون ، في هذه المناقشة العامة ، مشكلات العالم النامي . ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون بمثابة ضمير للعالم يكون متيقظا لوجود ستار من الفقر يحجب مليارات من الرجال والنساء الذين ابتلوا منذ مولدهم بحياة البؤس والجوع . وتقع على عاتق منظمتنا مسؤولية انشاء الهياكل اللازمة لضمان سقوط هذا الاتهام الموجه إلى المجتمع المعاصر ، بأنه يختزن جبالا من الزبد في جانب منه بينما جزء من البشرية يهلك من الجوع والعوز في مناطق أخرى من العالم .

إننا نشهد الآن وجود ما يربو على خمسة عشر مليونا من اللاجئين هم ضحايا للصراع والجفاف . ولدينا لاجئون بسبب الجوع لا تنطبق عليهم الاتفاقيات القائمة .

ولذا ، فإنني كرئيس للجمعية العامة كتبت إلى الأمين العام في هذا الصدد ، ولم اكتف بالإشارة إلى وجود راكبي القوارب الألبانيين بل مضيت أيضا إلى اقتراح النهوض بمبادرات في الأمم المتحدة لكي يمتد نطاق مفهوم "اللاجئين" ليشمل "اللاجئين بسبب الجوع" والنظر في اتخاذ تدابير للتشجيع على زيادة المساعدات الاقتصادية ، عن طريق المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف في ظل هذه الظروف المؤسفة . وتلقيت بشأن هذه المسألة مؤشرات ايجابية من الأمين العام والمفوض السامي لشؤون اللاجئين على السواء .

وفي اعتقادنا ، أن هذه المنظمة لا يسعها أن تقلص دورها لتصبح مجرد متفرج في ميدان التنمية الاقتصادية . فالأحرى بها أن تكون بعيدة كل البعد عن تقليص دورها ، بل إن عليها أن تجعل من التنمية الاقتصادية رأس الحربة لأنشطتها الرامية إلى اقامة مجتمع عالمي أكثر عدلا وأمنا وإنصافا .

وتحظى مسألة البيئة باهتمام شديد من جانب حكومتي التي اتخذت فعلا مبادرة بشأن العواقب السلبية المترتبة على تغير المناخ . وسينظر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، في اعتماد اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ ، تمثل تتمة مناسبة لثلاث سنوات من مفاوضات مكثفة جرت بناء على مبادرة صدرت عن حكومة مالطة في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

إن المسائل التي تمس التراث المشترك للبشرية ، لا سيما ما يتعلق منها بقاع البحار ، والمسائل التي تمس الشواغل التي تؤرق البشرية بصفة عامة وبخاصة ارتفاع درجة حرارة العالم وارتفاع مناسيب البحار ، والمشكلات التي تمس حقوق الاجيال المقبلة ، تمثل في مجموعها موضوعات تستلزم اهتمامنا المتواصل . وذلك لانها تتصل بأمور هي وديعة في أعناقنا لاجل الاجيال المقبلة .

وفي هذا الاطار اقترحنا فعلا على الجمعية العامة أن لا يقتصر دور مجلس الوصاية على شؤون الاقاليم والبشر بل أن يكون ، بالاضافة إلى مهامه المنصوص عليها في الميثاق ، مجلس وصاية للعالم على الامور التي تمس التراث المشترك والشواغل المشتركة للإنسانية التي يرجى لها دوام البقاء .

وينبغي لهذه المنظمة أن تتحول إلى أمم متحدة تكون بمثابة جيل جديد لهذه الهيئة كي يتسنى لها أداء دورها في الدفاع عن السلم وكفالة الحريات والنهوض بالرقي الاجتماعي وبمستويات معيشية أفضل . وتحقيقا لهذا المقصد لا بد من وجود رباط دستوري بين أجهزتها الرئيسية ـ الجمعية العامة ومجلس الامن والامانة العامة . فهذا ، كما أشار الامين العام في تقريره :

"ليس مجرد قضية تتصل بالعمل الداخلي للمنظمة فهو يؤثر على ما تمارسه الامم المتحدة في مجال حماية السلم" . (A/46/1 ، ص ٣٦)

ويجب في اعتقادنا ، أن يشكل مبدأ الاقتصاد في الانفاق الاساس الذي تصدر عنه منظمتنا . ذلك أن مجابهة التحديات الجديدة التي أظهرتها الحالة الدولية للأمم

المتحدة تتطلب مزيدا من الموارد والتزاما ماليا أقوى . ولقد أبدينا أهمية المبدأ سالف الذكر ، ليس لأن المراد هو تقليل الانفاق ولكن لضمان أن تسفر الزيادة في المشاركة المالية عن نتائج مثلى .

وكي تتوافر لذلك الجيل التالي من الامم المتحدة القوة المعنوية ، ولكي تقوم هذه الامم المتحدة على خدمة شعوب العالم ، لا بدّ ، في رأينا ، من إيلاء الاهمية للاعتبارات التالية :

أولا ، تجديد حيوية أجهزة الامم المتحدة الرئيسية ، مع التركيز بوجه خاص على الجمعية العامة وروابطها بمجلس الامن والامانة العامة ؛

ثانيا ، انشاء شبكات للإنذار بحالات الصراع ؛

ثالثا ، تعزيز قوات الامم المتحدة لصيانة السلم بغية تدعيم السلم حيثما كان وجود تلك القوات مفيدا ولازما ؛

رابعا ، اضطلاع الامم المتحدة بدور رئيسي قوي في عملية نزع السلاح وبخاصة في وضع قواعد منظمة لنقل وبيع الاسلحة ؛

خامسا ، تعبئة كل الموارد البشرية لمكافحة الفقر في العالم وكذا لتقديم حلول لمأساة اللاجئين ؛

سادسا ، وضع نهج حديث وملائم للتصدي للمشاكل التي ابتليت بها المجتمعات المعاصرة ، وخاصة مكافحة المخدرات ومرض الإيدز والإرهاب ؛

سابعا ، انشاء مركز للطوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الانسان ؛

شامنا ، إسناد دور إضافي لمجلس الوصاية ليكون هيئة قائمة على صيانة البيئة والتراث المشترك للبشرية ورعاية الشواغل المشتركة من أجل الاجيال القادمة ؛

تاسعا ، إنشاء نظام فعال للأمن الدولي يعطي للمادتين ٤٣ و ٤٥ من الميثاق الاهمية التي تصورها مؤسسو الامم المتحدة ؛

عاشرا ، إعادة تقييم وتقدير مقاصد وأهداف الترتيبات الاقليمية التي تناولها الفصل الثامن من الميثاق ؛

حادي عشر ، تطوير القانون الدولي واحترامه لا في مجالاته التقليدية فحسب ، وإنما أيضا في مجال التنمية الاقتصادية والبيئية ؛

ثاني عشر ، ابراز دور الفرد في الامم المتحدة واعطاء البعد الانساني أهميته الصحيحة في التشجيع على التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات معيشة أفضل في إطار أفسح من الحرية .

وقد حاولنا في هذا البيان أن نعبّر عن آراء وردود أفعال بلد محدود الابعاد ، ولكن له أهمية جغرافية واستراتيجية في البحر المتوسط ، تجاه مشكلات الحاضر ومفهوم الامم المتحدة . ولقد حاولت مالطة أن تقدم اسهامها إلى جانب غيرها من الامم في سبيل مبادئ الميثاق في إطار الحالة الدولية الجديدة .

فالشعوب في جميع أنحاء العالم تضع مستقبلها بين يدي الامم المتحدة . وقد خلقت الامم المتحدة شعورا بالتفاني في خدمة قضية الانسان الذي يحيا مفهوم السلم في ظلال الحرية .

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعرب للأمين العام عن شكر بلدي العميق لتفانيه في سبيل قضية السلم . فقد قدّم السيد بيريز دي كوييار عقدا من عمره لخدمة هذه المنظمة كأمين عام لها . ولعلي أرى أن الـ ١٢ شهرا الاخيرة كانت من أصعب الفترات بالنسبة للأمين العام حيث أثار احتلال الكويت صراعا في نفس رجل سلام حباه الله بحساسية شديدة تجاه الانسانية . ولأنني كنت قريبا من الامين العام أثناء هذه الـ ١٢ شهرا الماضية ، أود أن أعرب عن اعجابي الشديد بالخدمات التي قام بها في سبيل قضية السلم .

إننا جميعا نواجه المجهول ، ولكنه مجهول نملك بوصلة تشير إليه . وبالرغم من كثرة الصعوبات والمشاكل الكامنة ، فإن هذا العام السادس والاربعين من عمر الامم المتحدة يمكن أن يبشر بالتزام أكبر بقضية السلم والعدل .

وأمامنا فرصة فريدة في ظل الوضع الدولي الراهن كي نقيم نظاما دوليا جديدا . ولا يمكننا أن نضيّع هذه الفرصة . فكما قال هنري برجسون "الزمن طريق لا يعبره المرء مرتين" . هذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم من أجل بناء مستقبل الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥